مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9687

الأربعاء، 17 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد لافروف/السيد نيبنزيا/السيد فيرشينين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد برولهارت
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أودّ أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء وبغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن مشاركتهم هنا اليوم تؤكد على الأهمية المستمرة للموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من الأردن، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، تيمور – ليشتي، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، شيلي، العراق، عمان، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كازاخستان، كوبا، كولومبيا، الكويت، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرل كورتيناي راتراي، رئيس ديوان الأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا التالي أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد سفين كوبمانز، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وسعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد راتراي.

السيد راتراي (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أقدم إحاطة الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. فيما يلي نص كلمته.

”في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أدت الأعمال العدائية في غزة وإسرائيل، وما نجم عنها من معاناة إنسانية مروعة ودمار مادي وصدمة جماعية، إلى احتكامي بشكل استثنائي للمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. وبعد مرور سبعة أشهر، ما زالت نيران الحرب مشتعلة. وفقًا لوزارة الصحة في غزة، أبلغ عن مقتل أكثر من 000 38 فلسطيني، وإصابة نحو 000 87 آخرين وآلاف المفقودين، الكثير منهم من النساء والأطفال. وأفادت مصادر إسرائيلية بسقوط ما يزيد على 500 1 قتيل من الإسرائيليين ورعايا أجانب وإصابة أكثر من 000 7 آخرين واستمرار احتجاز 125 رهينة في غزة. إن نظام الدعم الإنساني في غزة يكاد ينهار بالكامل. وتعرض النظام العام لانهيار شامل. ويتزايد خطر امتداد النزاع إقليمياً يوماً بعد يوم، في ظل استمرار تبادل إطلاق النيران بين حزب الله وإسرائيل على طول الخط الأزرق. لا شيء يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولا شيء يمكن أن يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

”خلال الأسابيع الأخيرة، شهد قطاع غزة تصعيداً في العمليات العسكرية الإسرائيلية وتفاقماً في أعمال القتال. وواصلت الجماعات الفلسطينية المسلحة إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه مراكز سكانية إسرائيلية. وباتت رفح أطلالاً، ولا يزال معبرها

موصداً مما يفاقم من عرقلة العمليات الإنسانية. لقد نزح نحو مليوني شخص – أي جميع سكان غزة تقريبًا – وقد نزح الكثير منهم عدة مرات. حيث لا يوجد مكان آمن في غزة. في غضون ذلك، تفيد شراكة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بأن ما يناهز نصف مليون شخص يرزحون تحت وطأة انعدام الأمن الغذائي بمستويات تنذر بالكارثة. والأمراض المعدية آخذة في الارتفاع. لقد أفضى التضييق الشديد على إمدادات الوقود إلى تراجع حاد في إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والرعاية الطبية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدات المنقذة للحياة في غزة، ولكننا نواجه تحديات شديدة ومخاطر مميتة. غالباً ما تعجز قوافل المساعدات الإنسانية عن جمع وتوزيع المواد المنقذة للحياة بأمان، بما في ذلك من معبر كرم أبو سالم الحيوي. وتستمر الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والملاجئ، فضلاً عن القصف الذي يطال المنشآت الصحية والإنسانية أو محيطها. وطغت الفوضى وانتشر الإجرام.

”يجب على الطرفين تغيير سلوكهما بشكل جذري وعاجل للتصدي لتلك التحديات. ويفتقر نظام الإخطار الإنساني وغيره من أساليب التنسيق إلى الفعالية، مما يؤدي إلى تأخر بعثات الإغاثة وإجهاضها وتعريض العاملين في المجال الإنساني لمخاطر الموت. لا تزال الأمم المتحدة تفتقر إلى المعدات الأمنية اللازمة في غزة لإدارة المخاطر الشديدة التي يواجهها موظفونا. وعلى الرغم من الحوار المستمر مع السلطات الإسرائيلية وبعض التحسينات، هناك حاجة إلى المزيد. إن دخول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وإيصالها إلى جميع أنحاء غزة أمر ضروري لبقاء المدنيين ورفاههم. فنحن نحتاج إلى إمكانية وصول متسقة عبر جميع نقاط العبور وإمكانية وصول أفضل إلى المحتاجين أينما كانوا. لقد آن الأوان منذ فترة طويلة لتهيئة بيئة آمنة ومواتية لعمليات إنسانية فعالة في غزة، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

”وبينما يتركز معظم اهتمام العالم على قطاع غزة، تواجه الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ظروفًا محفوفة بالمخاطر. فلا تزال مستويات العنف المرتفعة مستمرة، بما في ذلك بين قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين والجماعات الفلسطينية المسلحة. ففي الفترة الواقعة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 17 تموز/يوليه 2024، قُتل 557 فلسطينيًا، من بينهم 138 طفلًا، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقُتل الغالبية العظمى منهم في سياق العمليات الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك خلال عمليات تبادل إطلاق النار مع الجماعات الفلسطينية المسلحة. وكان من بينهم 540 شخصاً قُتلوا على يد القوات الإسرائيلية و 10 على يد مستوطنين إسرائيليين، وفي سبع حالات لا يزال من غير المعروف ما إذا كان الجناة من القوات الإسرائيلية أم المستوطنين. وخلال الفترة ذاتها، قُتل 22 إسرائيليًا، من بينهم تسعة من أفراد القوات الإسرائيلية، على يد فلسطينيين في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

”وفي الوقت نفسه، تؤدي الإجراءات التي تتخذها إسرائيل إلى تقويض السلطة الفلسطينية وشل الاقتصاد الفلسطيني وتؤدي إلى عدم الاستقرار. وقد وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر المعني بالأمن هذا الشهر على سلسلة من الخطوات العقابية ضد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك إضفاء الشرعية بموجب القانون الإسرائيلي على خمس بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، والنهوض بآلاف الوحدات السكنية الاستيطانية وهدم أجزاء من المنطقة (ب) في الضفة الغربية المحتلة. ولكن، في الوقت نفسه، رفع وزير المالية الإسرائيلي تعليق تحويل إيرادات المقاصة الجزئية التي تجمعها إسرائيل نيابةً عن الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية. كما جدد، ولمدة أربعة أشهر، كتاب الضمان للبنوك الإسرائيلية التي لديها ترتيبات أعمال مصارف مراسلة مع البنوك الفلسطينية. وكلا التدبيرين حاسمان للاستقرار المالي الفلسطيني. ولكن مرة أخرى، هناك حاجة إلى المزيد.

”إن التطورات الأخيرة تدق وتدًا في قلب أي احتمالات لحل الدولتين. فجغرافية الضفة الغربية المحتلة تُغَيَّر بشكل مطرد من خلال الخطوات الإدارية والقانونية الإسرائيلية. ومن المتوقع أن يؤدي الاستيلاء على قطع كبيرة من الأراضي في المناطق الاستراتيجية والتغييرات في التخطيط وإدارة الأراضي والحوكمة إلى تسريع التوسع الاستيطاني بشكل كبير. وتشمل تلك التطورات إصدار أمرين عسكريين في نهاية شهر أيار/مايو بنقل الصلاحيات إلى نائب مدني في الإدارة المدنية الإسرائيلية وتعيينه. وذلك التحرك المثير للقلق خطوة أخرى مهمة في عملية نقل السلطة المستمرة على العديد من جوانب الحياة اليومية في الضفة الغربية المحتلة وخطوة أخرى نحو بسط السيادة الإسرائيلية على تلك الأرض المحتلة. وإذا تُركت تلك التدابير من دون معالجة، فإنها تخاطر بالتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها.

”فيجب علينا أن نُغيِّر المسار. يجب أن تتوقف جميع أنشطة الاستيطان على الفور. فالمستوطنات الإسرائيلية انتهاك صارخ للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام السلام. يجب إنهاء العنف وتقديم مرتكبيه إلى العدالة على وجه السرعة. ويجب على إسرائيل ضمان سلامة السكان الفلسطينيين وأمنهم.

”إن الأمم المتحدة لا تدخر أي جهد لإيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة وتأمين إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى. فقد عانى أولئك المحتجزون كرهائن وعائلاتهم لفترة أطول من أن تحتمل. ولا بد من وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وبفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية، استمرت المفاوضات لصياغة صفقة للإفراج عن الرهائن ووقف إطلاق النار مع إحراز بعض التقدم. فيجب أن يتوصل الطرفان إلى ذلك الاتفاق الآن. إن الحالة الإنسانية في غزة وصمة عار أخلاقية علينا جميعاً. فيجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات ومن قبل جميع الأطراف. ويجب علينا أن نكثف جهودنا لزيادة إيصال المساعدات الإنسانية. والدعم الدولي لتلك الجهود أمر بالغ الأهمية، خاصة بالنسبة للعمل الأساسي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي ظل استمرار ورود تقارير عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الفلسطينيون المحتجزون في السجون الإسرائيلية، أكرر التأكيد على ضرورة معاملة جميع المحتجزين معاملة إنسانية والإفراج عن المحتجزين من دون سبب قانوني.

”ويجب أن تنتهي هذه الحرب المريعة. يجب علينا أن نعيد التركيز على إيجاد حل سياسي ينهي الاحتلال ويحل النزاع بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن ضمان استعادة الحكم في غزة في ظل حكومة فلسطينية شرعية واحدة أمر ضروري لذلك الجهد. ودعم السلطة الفلسطينية أمر بالغ الأهمية. فيجب تعزيز مؤسساتها حتى تكون مستعدة للحكم وقيادة جهود التعافي وإعادة الإعمار في غزة. ويجب على كل من له نفوذ أن يتخذ الخطوات العاجلة اللازمة لتمكين الأطراف من إعادة الانخراط في المسار السياسي الذي تأخر طويلاً نحو إنهاء الاحتلال وحل النزاع. ويجب أن يحدث ذلك بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية سعياً إلى تحقيق رؤية دولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة وذات سيادة – تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، مع القدس عاصمة لكلتيهما. وستواصل الأمم المتحدة دعم جميع تلك الجهود.“

وبهذا نختتم ملاحظات الأمين العام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد راتراي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديرنا لقراركم المشاركة في هذه الجلسة على المستوى الوزاري وترؤسها، وأن أشكر رئيس ديوان الأمين العام على إحاطته.

هناك مثل يوناني قديم يقول: "يغدو المجتمع عظيماً عندما يغرس كبار السن أشجاراً يعلمون أنهم لن يجلسوا في ظلها أبداً." ذلك هو النظام الدولي القائم على القانون الدولي، الذي غرسه، شجرة شجرة، أشخاص تحملوا أو شهدوا أسوأ المآسي الممكنة، من أجل توفير الظل للأجيال القادمة.

وقد اقتلعت إسرائيل كل تلك الأشجار في غزة. لقد انتهكت كل قاعدة وُضعت على الإطلاق، وكل مبدأ تعهدت البشرية بالتمسك به. لقد قتلت أكثر الأشخاص الذين يستحقون الحماية – المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأطباء والصحفيون. وقد تحدت كل دولة على وجه الأرض وكل كيان أنشئ لدعم القواعد الأساسية، من أعلى الأجهزة السياسية إلى أعلى هيئة قضائية، من مجلس الأمن والجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية. وهي تفعل ذلك من دون استعداد للاعتذار. وهي ترتكب الجرائم بشكل علني ووقح ومتكرر. ولا يتردد جنودها في مشاركة تسجيلات تلك الجرائم مع بقية العالم. إن ما يحدث في غزة سيُسجل بوصفه جريمة الإبادة الجماعية الأوفى توثيقا في التاريخ.

فإلى متى سيستمر العالم في التنديد بالجرائم بينما يتغاضى عن تكرارها؟ وإلى متى سيستمر في الاعتقاد بأن مسؤوليته تتمثل في بيان القانون وليس إعلاء كلمته؟ لا يحتاج الفلسطينيون في غزة إلى سماع العالم يتحدث عن الأشجار التي اقتُلعت. إنهم بحاجة إلى ظلها الواقي. ولا يهمهم بالمرة أن نتفق جميعا على ما تنص عليه القواعد وأننا جميعا لاحظنا واعترفنا بانتهاك هذه القواعد. فما قيمة القاعدة إن لم تُطبق؟ وما جدوى القواعد بعد الآن في وقت تقصف فيه إسرائيل منذ تسعة أشهر المنازل والمستشفيات والمدارس – بما فيها تلك المخصصة كملاجئ تابعة للأمم المتحدة – وهي تقصف الناس في الخيام الآن، كما حدث في المواصي. إلى أي مدى يمكن أن يكون الناس قساة – وإلى أي مدى يمكن أن يكونوا مجرمين – ليقصفوا نفس السكان مرارا وتكرارا؟

وبما أن القنابل والرصاص لا تكفي في مخطط العقاب الجماعي والإبادة الجماعية هذا، فقد قررت إسرائيل فرض أبشع الظروف على من ينجون من الموت. ونرى منذ شهور إسرائيل تتسبب في كارثة إنسانية تكمن المجاعة في صميمها. لقد رأيناها تستخدم التجويع والتجفاف وانتشار الأمراض كأسلحتها المطلقة. ويواجه مليونا شخص خضعوا للحصار على مدار 17 عاما حصارا محكما الآن ويموتون من الجوع والمرض بينما يتوفر الغذاء والدواء على بعد أمتار قليلة. وحتى الآن، تعتبر إسرائيل أنه يكفيها التذرع بالأمن للإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم التي يمكن تخيلها وكأن أمنها يمكن أن يشرعن الإبادة الجماعية والاستعمار وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ وكما لو أن أمنها يمكن أن يبرر إنكار أبسط حقوق أمة وأبسط حقوق ملايين الفلسطينيين؛ وكما لو أن أمنها يمكن أن يتحقق بمزيد من القتل ومزيد من الظلم. وتظاهرت إسرائيل بأن الحصار يتعلق بالأمن ولكنه لم يضر سوى المدنيين الأبرياء. وتظاهرت بأن أسوارها وقواعدها العسكرية تتعلق بالأمن ولكن طابعها الاستعماري الحقيقي واضح لكل من يريد أن يرى. وتظاهرت بأن كل حرب ستكون الأخيرة وستحقق الردع ولكن كل حرب كانت تزرع ببساطة بذور حرب أخرى تندلع بعد سنوات قليلة.

لقد دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948 على القول بأنها تخلصت من المشكلة الفلسطينية بشكل نهائي، بدءا بالنكبة، وهي واحدة من أفظع محاولات اقتلاع أمة بأكملها في التاريخ الحديث. وبعد ذلك، تظاهر القادة الإسرائيليون بأنهم لم يسمعوا بفلسطين أو الفلسطينيين قط وأنكروا وجود الشعب الذي قتلوه وطردوه. وفي عام 1967، كانوا على يقين من أنهم باحتلالهم ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية قضوا على المشكلة تماما. وفي عام 1982، أوضحوا أنهم إذا ما اجتاحوا لبنان وأجبروا منظمة التحرير الفلسطينية على الابتعاد عن حدود فلسطين، فإن ذلك سيكون نهاية قضية فلسطين. وفي عام 1988، عندما اندلعت الثورة الفلسطينية في فلسطين نفسها بطريقة

سلمية، أوضحت إسرائيل أن تكسير عظام المتظاهرين – تكسيرها حرفيا – من شأنه أن يردعهم. وفي عام 2000، أوضحت أن أفضل طريقة للتعامل مع الانتفاضة الثانية هي المزيد من الجدران والمزيد من القمع والمزيد من الاحتلال. وفي أعوام 2008 و 2009 و 2012 و 2012 و 2014 و 2016 و 2018 و 2021 و 2022، أوضحت أن حصار أكثر من مليوني شخص والاعتداءات العسكرية المتكررة وإطلاق النار على المتظاهرين، كل ذلك سيؤدي في النهاية إلى إخضاعهم واستسلامهم.

لقد كان قرنا من الاستجابات العسكرية لمسألة سياسية، قرنا من العنف المطلق ضد أمة بأكملها، بهدف تجنب الحل الوحيد الممكن: الحرية للشعب الفلسطيني والسلام للجميع. ولكن هناك سبب لتصرف إسرائيل بهذه الطريقة. فكل شيء في تاريخها يخبر إسرائيل بأنها ستفلت من المساءلة عن هذا السلوك. وهي تراهن على أن هذه المرة لن تكون استثناء. ولكن هذه المرة يجب أن تكون الاستثناء. ويجب أن يبدأ التغيير في الحال.

واتخذ مجلس الأمن القرار 2735 (2024) لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار يؤدي إلى وقف دائم للأعمال العدائية. ولكنه لا يمكن أن يعيد حياة الأشخاص الذين قُتلوا أو أطراف الأشخاص الذين بُترت أطرافهم. ولا يمكن أن يخفف الألم في قلب أم ولا الخوف الذي يسكن عقل الطفل. ولكنه يمكن أن ينقذ الأرواح ويوقف مسيرة العذاب. ويمكن أن يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن والأسرى من كلا الجانبين. ويمكن أن يتيح زيادة المساعدات الإنسانية. ويمكن أن يؤدي إلى وقف فوري للتصعيد في المنطقة. ويمكن أن يساعد في الحفاظ على ما تبقى من ثقة في نظامنا متعدد الأطراف. لكن نتنياهو لا يهتم بحياة الفلسطينيين أو حتى بحياة الرهائن. إنه لا يهتم بالقانون الدولي أو اللياقة الإنسانية. إنه يهتم ببقائه السياسي فحسب. فما الذي سيفعله مجلس الأمن إذن لضمان ألا يكون نتنياهو هو من يتخذ القرارات؟ وأنا هنا أخاطب المجلس مباشرة. ما الذي سيفعله لمنع هذا المجنون من مواصلة حرب الإبادة الجماعية التي يشنها على الشعب الفلسطيني؟

صدرت في الأسابيع الأخيرة بيانات جماعية تشدد على أن قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة وأنه يجب احترامها، بيانات تدافع عن استقلالية المحكمة الجنائية الدولية وترفض الهجوم عليها. وقُطعت التزامات مشتركة بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – وهي التزامات تعهد بها أعضاء المجلس، الحاليون والقادمون، كافة إلى جانب أكثر من 100 بلدا في جميع أنحاء العالم. وهناك إجماع عالمي على دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهناك تقارب بشأن قضية فلسطين أكثر من أي مسألة أخرى على جدول الأعمال الدولي. وهناك حكومة واحدة معزولة ومتعصبة ترفض ذلك الإجماع الدولي وتهاجم كل مؤسسة مكلفة بالحفاظ على النظام الدولي القائم على القانون الدولي وتتهم ممثلي ذلك النظام بالإرهاب ومعاداة السامية وتقتلهم وتحتجزهم وتعذبهم وتضايقهم وترهبهم. فإلى متى سنستمر في التظاهر بأن حكومتها هي أي شيء آخر غير ما تدعيه عن نفسها؟ وإلى متى ستطغى أهواءها على الإرادة الدولية؟

سيعيش شعبنا في حرية وكرامة على أرض أجداده. ولن يقبل بأقل من ذلك ولا بأي شيء آخر. لكن ممارسة هذا الحق ينبغي ألا يكون هذا ثمنها. هناك عالم مواز يتمسك فيه المجتمع الدولي بالقواعد وتجتمع فيه جميع الدول وتتخذ خطوات ملموسة لضمان الامتثال وردع الانتهاكات لوقف الحرب ودفع عجلة السلام. وفي ذلك العالم الموازي، لا يتعرض المدنيون الفلسطينيون أو الإسرائيليون أو الأطفال الفلسطينيون أو الإسرائيليون للأذى. وفي ذلك العالم الموازي، تسود الحياة وتوجد دولتان، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. عالم، تكون فيه فلسطين حرة وتعتبر الأجيال القادمة السلام الذي حققناه أمرا مفروغا منه. وفي ذلك العالم الموازي، يعمل المؤرخون معا ليرووا قصة رحلاتنا المؤلمة بأمانة واحترام؛ والاعتراف المتبادل أمر بديهي؛ والإنسانية المشتركة معترف بها؛ ولا ينكر أحد وجود الآخر أو يميز ضد الآخر أو يشوه سمعة الآخر؛ عالم، تُسَخر فيه منطقتنا إمكاناتها الكاملة لأن مصائرنا لم تعد متعارضة بل يمكن أن تمضي قدما معا.

ليس قدرنا أن نتعرض للقتل والتشويه والقمع والاعتقال والتجويع والتهجير. فهناك طريق يؤدي إلى السلام والازدهار المشترك. ومن واجب المجلس اتخاذ كل خطوة ضرورية للوصول إلى تلك الوجهة. يجب أن يبدأ اليوم بتقوية أولئك الذين يسعون إلى السلام، بدلاً من تسليح أولئك الذين يسعون إلى الإبادة؛ ومعاقبة أولئك الذين يستعمرون، بدلاً من السماح لهم بمعاقبة أولئك الذين يعارضون اقتلاع المجتمعات وتهجيرها؛ وحماية الضحايا وليس الجناة؛ والاعتراف بالدولة الفلسطينية، بدلاً من أن نشهد تدمير حل الدولتين. يجب أن تقوم علاقات المجلس مع الأطراف على أساس التزامها بالقانون والمتطلبات المشروعة للسلام. ويجب على المجلس أن يحقق الحل المعروف لهذا النزاع السياسي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بدلاً من الانتظار حتى يتحول إلى حرب دينية لا تنتهي.

في غضون يومين، سيُصدر أعلى جهاز قضائي على وجه الأرض رأيه الرسمي في قضية فلسطين وفي عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري وذي النزعة الاستيلائية والاستعلائية. وأنا أشير إلى محكمة العدل الدولية. يجب أن يكون هذا التعبير عن القانون – لا أقل ولا أكثر – أساساً لعملنا الجماعي في الأيام القادمة. وكما ترفض جميع الأمم التنازل عن حقوقها، فإن الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن حقوقه أبداً. لن يتحقق السلام على حساب حقوقنا، بل من خلال الحفاظ عليها. إن التمسك بحقنا في الحياة والحرية والكرامة هو السبيل الوحيد للسلام. لننطلق أخيراً بشكل جماعي في هذه الرحلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف يوم غد ذكرى مرور 30 عاماً على العملية الإرهابية المشتركة بين إيران وحزب الله التي هاجمت مركزاً للجالية اليهودية في بوينس آيرس، مما أسفر عن مقتل 85 شخصاً وإصابة مئات آخرين. يجب أن يكون هذا تذكيراً صارخاً بأمرين:

أولاً، يجب أن يذكرنا ذلك بأن إيران مهووسة بقتل اليهود في كل مكان، لا في إسرائيل وحسب.

ثانياً، يجب أن يذكّرنا ذلك بأن لإيران يداً ذات امتداد عالمي وهي تصدّر دمويتها ودمارها إلى أركان الأرض الأربعة. وهذا الأمر مستمر منذ عقود. ومع ذلك، فيما نجتمع اليوم لنناقش مرة أخرى الوضع الأمني في الشرق الأوسط، سيركّز المجلس مرة أخرى على أحد الأعراض لا على السبب، بدلاً من التركيز على جذور المشكلة. إنه نفس النقاش القديم الذي لا يقرّبنا من السلام أو الأمن – لا لإسرائيل ولا للفلسطينيين ولا للمنطقة.

ويبدو أن السبب الحقيقي وراء الدمار والخراب وسفك الدماء لن يُذكر اسمه ولن يتم التطرق إليه هنا. إنه موجود ليراه الجميع، ولكن يبدو أن هناك تعامياً مقصوداً هنا عن ذكر اسمه. فالمجلس يتجاهله بانتظام. كما استمعنا اليوم إلى رئيس ديوان الأمين العام للأمم المتحدة الذي فضّل التركيز على إسرائيل، وهو أمر أسهل دائماً. هناك دولة في منطقتنا هي دولة مارقة وفاشلة: جمهورية إيران الإسلامية التي تخذل شعبها وتقهر مواطنيها منذ عام 1979 عندما أطلقت ثورة لم تجلب سوى الدمار. وإذا نظر المرء إلى جميع النزاعات الكبرى في الشرق الأوسط، فسيجد أصابع إيران الشائنة. لقد عانت شعوب لبنان وسورية والعراق واليمن وغيرها الكثير بسبب محاولات إيران إشعال المنطقة. وتدين إيران وتهاجم الدول التي تصنع السلام مع دولة إسرائيل، كما فعلت بعض الدول العربية والإسلامية في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، لا يزال قادة إيران يتلقون معاملة السجادة الحمراء هنا بسبب النفاق أو المصالح السياسية. فمنذ بداية الثورة الإسلامية ونحن نسمع عبارة "الموت لإسرائيل" و "النظام الصهيوني سيمحى من صفحات التاريخ" أو "من على وجه الأرض" يتم ترديدها في المسيرات، وقد قاموا بتزيين قذائفهم التسيارية بشعارات الإبادة الجماعية تلك وهم يستعرضون في الشوارع. قبل شهر واحد فقط، نشر المرشد الأعلى لإيران، آية الله علي خامنئي، على حسابه على موقع X عبارة "الموت لإسرائيل" سبع مرات – وهي دعوة واضحة للإبادة الجماعية. حتى أن الوفد الإيراني في الأمم المتحدة غرّد قبل بضعة أسابيع بتهديد صريح بتدمير إسرائيل. أطلقت إيران مؤخراً أكثر من 350 صاروخاً وطائرة مسيّرة على إسرائيل. فما الذي يجب أن يحدث أكثر من ذلك؟

لقد نقلت إيران هوسها الإفنائي ضد الدولة اليهودية إلى مستوى جديد تماماً مع ساعة العد التنازلي الرقمية في طهران التي تُظهر عدد الأيام المتبقية حتى تدمير إسرائيل بحلول عام 2040. وإليكم صورة لتلك الساعة في وسط طهران، وقد تم تجاهلها لفترة أطول مما ينبغي. لا تشيحوا بأنظاركم؛ فهذه ليست مسألة ثانوية. إنها تخبر الجميع بنيّة النظام الإيراني التي لا جدال فيها. إنها وصمة عار، وستكون وصمة عار على المجلس إذا استمر تجاهلها. ومع عشرات النزاعات المشتعلة في جميع أنحاء العالم، لا توجد دولة عضو في الأمم المتحدة تدعو علناً إلى العد التنازلي لتدمير دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة. أين الغضب؟ أين هي الإدانة؟ وأين هو العمل؟ أين قرارات المجلس؟

هذا اعتداء مباشر على ميثاق الأمم المتحدة. وإذا لم يتم فعل أي شيء حيال هواجس الإبادة الجماعية العلنية هذه، فإن المجلس سيفقد في النهاية حتى ادعاءه بأنه قوة من أجل السلام. هذه الساعة هي تحذير لإسرائيل، ولكنها أيضاً تحذير للعالم. وإذا غضّ العالم الطرف عن الدعوة العلنية والوحشية لتدمير أمتنا، فقد تكون أمة أخرى هي التالية.

وأطالب باتخاذ إجراء. يجب ألا يكون هناك المزيد من الاجتماعات مع المسؤولين الإيرانيين حتى يزيلوا هذه الساعة، ويتوقفوا عن دعم وتمويل الإرهاب وينهوا الدعوات لتدمير بلدي. وفي غياب مثل هذا الإجراء، لا يمكن لدولة إسرائيل إلا أن تفترض أن هذا الموقف، في أفضل الأحوال، لا يؤخذ على محمل الجد بما فيه الكفاية، وفي أسوأ الأحوال مقبول سراً لدى بعض أعضاء المجلس.

هذه ليست مجرد كلمات، لأنه في الوقت الذي تستمر فيه عقارب الساعة في الدوران، تستمر أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في الدوران. في نيسان/أبريل، قال رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران على بعد أسابيع من امتلاك ما يكفي من اليورانيوم المخصب لتطوير قنبلة نووية. وفي الشهر الماضي، دعا مجلس محافظي الوكالة إيران إلى الالتزام بتعهداتها الدولية ووقف التطوير الخطير لبرنامجها النووي.

وسيناقش أعضاء المجلس اليوم مرة أخرى أحقية الرد الإسرائيلي المبرر على المذبحة التي وقعت ضد إسرائيل في 7 تشرين أول/أكتوبر. لقد كانت مذبحة حماس ممولة ومستوحاة من إيران، وهي مذبحة يدعمها المسؤولون الإيرانيون علناً. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت دولة إسرائيل لهجمات – غير مبررة على الإطلاق – من لبنان وسورية والعراق واليمن. وجميع الجماعات الإرهابية التي تستهدفنا تشترك في شيء واحد، والمجلس يعلم ذلك – يتم توجيهها من طهران. إذا وصلنا إلى حالة حرب شاملة في لبنان، فذلك ليس إلا لأن حزب الله أطلق آلاف الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين، بدعم وتمويل من إيران. لا يمكن للمجلس أن يقول إنه لم يكن يعلم. كل هذا يتطلب اتخاذ إجراءات فورية من قبل المجلس.

وجمهورية إيران الإسلامية ليست فقط مشكلة إسرائيلية أو إقليمية. فكما يعلم أعضاء المجلس وردت إيران معدات عسكرية لاستخدامها ضد أوكرانيا. وحوّل وكلاؤها أحد الممرات الملاحية العالمية الرئيسية في البحر الأحمر وخليج عدن إلى مناطق محظورة على سفن الشحن الدولية. ويعلم جميع أعضاء المجلس أن إيران تقف وراء تلك الهجمات الإرهابية الحوثية، لكنهم يواصلون دفن رؤوسهم في الرمال والتركيز علينا. لماذا؟

إيران هي أكبر تهديد للاستقرار العالمي لأن طموحاتها وتدميرها على نطاق عالمي. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية هي مفتاح الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وأعضاء المجلس يتجاهلون ذلك المفتاح. إن الأمر الأكثر إثارة للغضب والمسألة الأكثر إلحاحاً التي يجب معالجتها هي رهائننا الـ 120، الذين تحتجزهم المنظمات الإرهابية التي تدعمها إيران وتستلهم منها. إننا نطالب بالإفراج الفوري والتام عنهم. لقد شاهدنا بالأمس فقط صور فتيات في الثامنة عشر من عمرهن وهن يرتجفن وعلى أجسادهن إصابات والخوف في عيونهن. إننا لا نجرؤ على التفكير في الأهوال التي يعشنها في هذه اللحظة بالذات. وأطلب من أعضاء المجلس – أتوسل إلى أعضاء المجلس – أن ينظروا في أعينهن ويفكروا في وحشية ما تفعله حماس بهن.

إن الوضع المخزي للرهائن وحده جريمة ضد الإنسانية، ولكن حماس تواصل استغلال تقاعس المجلس بإخفاء قادتها بين المدنيين ومواقعها العسكرية في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). نعم، إنهم يختبئون في مدارس الأونروا، ولا يزال أعضاء المجلس يتجاهلون ذلك.

ويمكنني أن أقول لمجلس الأمن ما يلي: لن تنتهي الحرب حتى يطلق سراح هؤلاء الرهائن. ولن نترك رهينة واحدة خلفنا. وبذلك الاختطاف الوحشي، تحاكي حماس مرة أخرى نموذج أسيادهم في طهران الذين احتجزوا 53 مواطنًا أمريكيًا لمدة 444 يومًا بدءًا من تشرين الثاني/نوفمبر 1979، كما نتذكر جميعًا، وذلك خلافًا لكل الأعراف الدولية والإنسانية. كان ذلك هو التحذير الأول بشأن نوايا نظام آية الله، والآن نحن نتحدث فقط عن أحدث فظائعهم الدموية الأخيرة. فعلى مدار 45 عامًا، كانت جمهورية إيران الإسلامية متعصبة لتصدير علامتها التجارية للإرهاب وإراقة الدماء في كل مكان قريب وبعيد. وإذا ما استمر المجلس في تجاهل الدور المدمر الذي تقوم به إيران في جميع نزاعات الشرق الأوسط، فستكون هناك حرب للأسف، وسيستمر سفك الدماء بلا هوادة. ولكن إذا اختار أعضاء المجلس معالجة المشكلة بشكل صحيح، فيمكننا تحسين فرص السلام والأمن في المنطقة. والخيار عاجل. الخيار لهم.

إن حياة عدد لا يحصى من أولئك الذين سيموتون بسبب طموحات آية الله الكبرى في الهيمنة الإقليمية الشيعية في أيديهم. فإيران تريد تصدير ثورتها الشيعية المتعصبة إلى دول أعضاء المجلس، وأسلحتهم عبارة عن جيوش من وكلاء الإرهاب الذين يتسببون في الموت في كل بلد يلمسونه. فيجب ألا ينخدع أعضاء المجلس بالانتخابات الصورية ورئيس إيران الإصلاحي الجديد. إنهم يعلمون أنه مجرد دمية أخرى لآية الله لمحاولة تجنب الضغوط الدبلوماسية ووضع قناع لطيف على الشر. يجب على أعضاء المجلس أن ينظروا إلى أفعال المسؤولين الإيرانيين ولا يستمعوا إلى أقوالهم الفارغة التي من المحتمل أن يسمعوها اليوم. أولئك الذين يستمرون في قبول الكلمات اللطيفة المزيفة للمسؤولين الإيرانيين يعلمون أنهم يتحدثون فقط مع الدمى التي يوجهها آية الله. وقد اعتاد آية الله على تقاعس المجلس، وهو يشعر أن ذلك يعطيه الضوء الأخضر لامتلاك الأسلحة النووية والحصانة لمواصلة توسيع رعب وكلائه القتلة.

وقد عرضت على مجلس الأمن ساعة العد التنازلي الإيرانية لتدمير دولة إسرائيل. وذلك وعد باستمرار النزاع والحرب لعقود قادمة. وذلك تهديد مباشر وتحريض على الإبادة الجماعية. ومع ذلك، سأواجه ذلك التهديد بتنبؤ. إذا استمر نظام آيات الله في جمهورية إيران الإسلامية في تهديد المنطقة وترهيب شعبه ومهاجمة جيرانه وسفك الدماء في جميع أنحاء العالم، فسيجد أن أيامه معدودة. لقد طفح الكيل بالشعب الإيراني الأبيّ. لقد طفح الكيل بشعوب الشرق الأوسط الطيبة، ونحن كذلك. جميعهم ينتظرون من أعضاء المجلس تحديد السبب الحقيقي للنزاع وسفك الدماء في منطقتنا.

إن جمهورية إيران الإسلامية دولة مارقة تصدّر الفوضى والدمار إلى جميع أنحاء المنطقة. فهم أكبر وأقوى بكثير من تنظيم داعش ولديهم قدرات أسلحة شبه نووية. إن طموحات إيران في الإبادة الجماعية ليست مجرد عنصر مفقود في أي حديث بشأن غزة. إنها العنصر الأساسي. ومن دون اتخاذ إجراءات مجدية ضد إيران، فإن الموت وسفك الدماء سيزدادان وينتشران. تلك هي حقيقة الحرب متعددة الجبهات ضد الدولة اليهودية. وقد حان الوقت لأن يعالج المجلس السبب الجذري الحقيقي للحرب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الاتحاد الروسي.

تواجه منطقة الشرق الأوسط مخاطر غير مسبوقة على أمن شعوبها ورفاهها وحياة شعوبها المسالمة. وتمتد موجات العنف إلى ما هو أبعد من منطقة الصراع العربي الإسرائيلي وتزعزع استقرار الوضع في الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا. فلا بد من إجراء حوار صريح وصادق بشأن كيفية تحقيق وقف فوري لإراقة الدماء ومعاناة المدنيين والمضي قدمًا نحو حل طويل الأمد للنزاعات القديمة والجديدة نسبيًا.

لقد حافظ بلدنا تاريخياً على علاقات جيدة مع جميع دول المنطقة. وقد كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أول دولة تعترف بإسرائيل بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون، حيث أقامت علاقات دبلوماسية معها بعد فترة وجيزة من إعلان استقلالها في أيار/مايو 1948. وفي الوقت نفسه، دعمت موسكو بثبات إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وإعمال حق الفلسطينيين المشروع والأساسي في تقرير المصير. وفي عام 1949، أيدنا طلب إسرائيل الحصول على عضوية الأمم المتحدة، شريطة أن يُنَفَّذ قرارا الجمعية العامة 181 (د-2) و 194 (د-3) بشأن خطة تقسيم فلسطين وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وذكرنا ذلك بوضوح عندما صوتنا لصالح قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة (انظر A/PV.207). وبالمثل، نحن اليوم ندعم عضوية فلسطين في منظمتنا. وأود أن أشير إلى أنه قد اعترف بسيادتها كدولة ما يقرب من 150 دولة عضوا في الأمم المتحدة.

إننا نتمسك بموقف يستند إلى قواعد القانون الدولي في إطار مختلف الصيغ الدولية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبشكل أوسع، الصراع في الشرق الأوسط. وننطلق من حتمية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما يشمل القرارين الأولين للجمعية العامة المذكورين أعلاه وقراري مجلس الأمن الرئيسيين 242 (1967) و 338 (1973)، اللذين اتخذا بعد انتهاء حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران، علاوة على القرارين 478 (1980) و 497 (1981) بشأن وضع القدس ومرتفعات الجولان.

ونولي أهمية خاصة للحوار مع الدول العربية وجارتيها إيران وتركيا. وقد أعربنا، منذ البداية، عن تقديرنا للإمكانات البناءة لمبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في عام 2002. واحترمنا في نفس الوقت، كما يعلم الأعضاء، قرار عدد من الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل قبل حل القضية الفلسطينية. لقد دعونا إلى إشراك المنظمات العربية والإسلامية – جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي – في الجهود الجماعية للمجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، والتي دفنت للأسف تحت أنقاض ما يسمى بـ "صفقة القرن" للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ترك التاريخ الاستعماري القائم على الانتداب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إرثاً ثقيلاً على دول المنطقة لا يزال مستمراً. وزرعت اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور وما يسمى بالكتاب الأبيض لعام 1939 قنابل موقوتة استمرت في الانفجار حتى يومنا هذا، وازدادت الحالة تعقيدًا بسبب التجارب الجيوسياسية الغربية الجديدة. ونؤمن إيمانًا راسخًا بأن دول المنطقة يجب أن تختار مساراتها، بعيدًا عن التدخل الأجنبي، لتعزيز سيادتها واستقلالها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية لصالح شعوبها. وهذا هو ما سيمكنها من تعزيز الأهمية التاريخية والحضارية والدينية والثقافية العالمية الكبيرة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصالح السلام والاستقرار.

إن أشد المسائل العويصة إلحاحًا في يومنا هذا هي مسألة فلسطين. وهذه هي المرة الرابعة خلال 10 أشهر التي يجتمع فيها المجلس على المستوى الوزاري. وعلى الرغم من أنه اتخذ أربعة قرارات (القرارات 2712 (2023)، 2720 (2023)، 2728 (2024) و 2735 (2024))، فإن استمرار إراقة الدماء في الأرض الفلسطينية المحتلة أظهر أن جميع هذه القرارات بقيت مجرد حبر على ورق. ودأبت روسيا على إدانة الإرهاب بجميع مظاهره. فقد أدنا بشكل لا لبس فيه الهجوم الإرهابي على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لكن التطورات الحالية في غزة تشكل عقابًا جماعيًا غير مقبول للسكان المدنيين. وعلى مدى ما يقرب من 300 يوم، تتواصل عملية التطهير العسكرية في قطاع غزة، المنطقة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم، والمعروفة منذ سنوات بالسجن المفتوح. وإحصائيات الموت والدمار من جراء العملية العسكرية الواسعة النطاق التي تشنها إسرائيل بالاشتراك مع حلفائها الأمريكيين مرعبة. فعلى مدار 300 يوم – لنقل 10 أشهر – قُتل ما يقرب من 000 40 مدني فلسطيني وجرح 000 90 معظمهم من النساء والأطفال. وهذا المجموع ضعف عدد الضحايا المدنيين على جانبي النزاع في جنوب شرق أوكرانيا خلال 10 سنوات. وقد أسفرت تلك الأشهر العشرة عن ضعف عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال 10 سنوات من النزاع في أوكرانيا، منذ انقلاب شباط/فبراير 2014.

ووفقًا للجنة التحقيق الدولية المستقلة التي تنظر في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فإن الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا يشكلون نصف سكان غزة تقريبًا. وهذا يعني أنهم ولدوا وترعرعوا في ظروف الحصار التام. وبصرف النظر عن التصعيد الحالي لأعمال العنف، فقد شهدوا عمليات عسكرية إسرائيلية أخرى – "أمطار الصيف" و "غيوم الخريف" عام 2006; و "الشتاء الساخن" و "الرصاص المصبوب" في عامي 2008 و 2009; و "عمود السحاب" في عام 2012، و "الجرف الصامد" في عام 2014، و "حارس الجدران" في عام 2021.

واليوم تقاسي غزة حالة الخراب والدمار. فقد تحوّلت جميع المباني السكنية والمدارس والمستشفيات تقريبًا إلى أنقاض، كما أصبحت البنية التحتية المدنية الحيوية غير صالحة لأي شيء. وهناك جائحة من الأمراض المعدية والجوع الجماعي في القطاع الذي أصبح كارثة إنسانية حقيقية. ويستحيل الوصول على نحو آمن وموثوق إلى الضحايا والمحتاجين في ظل استمرار الأعمال العدائية. ويقترب عدد الخسائر البشرية في صفوف موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في المجال الإنساني من 300 شخص – وهو أكبر عدد من الخسائر في وقت واحد تتكبدها الأمم المتحدة في التاريخ الحديث. وقد قُتل العديد منهم مع عائلاتهم، ونود أن نعرب عن تعازينا لأقاربهم وأحبائهم وزملائهم.

وفي 7 مايو/أيار، بدأت إسرائيل عملية التطهير في مدينة رفح، الملاذ الأخير لـ 1,5 مليون فلسطيني فروا إليها من جميع أنحاء غزة. وأُغلق معبر رفح، مما يجعل قطاع غزة مرة أخرى "النزاع الوحيد في العالم الذي لا يُسمح فيه للناس حتى بالفرار"، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في عام 2009 عندما كان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ولم يتغير شيء منذ ذلك الحين، بل ازدادت الحالة تدهورا. والمعابر الحدودية على الجانب الإسرائيلي تعمل بشكل متقطع وبقيود كبيرة. وحجم البضائع المسموح بمرورها عبرها أقل بكثير مما كان عليه حتى قبل المواجهة الحالية، على الرغم من أن الاحتياجات آنذاك كانت أقل بكثير .

والحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية مزرية أيضًا، حيث تتواصل الغارات العسكرية والأعمال العدوانية التي يقوم بها المستوطنون، مما يؤدي إلى وقوع إصابات في كلا الجانبين. وفي انتهاك للقرار 2334 (2024)، لم تكتفِ إسرائيل بعدم إبطاء بناء المستوطنات غير القانونية فحسب، بل إنها في الواقع تقوم بتوسيعها. وبالإضافة إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل، تقوم بإضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية هناك، على الرغم من أنها غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي أيضًا. وكما قال السيد راتراي، فإن هذه الإجراءات الانفرادية التي تهدف إلى إيجاد حقائق لا رجعة فيها على الأرض ترقى إلى انتهاك صارخ لمسؤوليات إسرائيل بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال. وأود أن أشير بشكل خاص إلى أنه من سخرية الأقدار أن هذه المسؤوليات تنبع من اتفاقيات جنيف التي اعتُمدت قبل 75 عامًا خصيصا لحماية اليهود الذين تعرضوا لمعاناة لا إنسانية خلال الحرب العالمية الثانية ولمنع اضطهاد الشعوب على أساس جنسيتها في المستقبل.

إن اندلاع أعمال العنف غير المسبوقة حاليا في الشرق الأوسط إلى حد كبير نتيجة للسياسات المعروفة جيداً للولايات المتحدة في المنطقة، وإرث لتلك الدبلوماسية نفسها التي كان ممثلو الولايات المتحدة الذين يطالبون المجلس بتقليص جهوده يقولون لنا إنها "فعالة" للغاية على مدى الأشهر العشرة الماضية تقريباً. وقد وجه زميلي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أنتوني بلينكن، نفس النداء. واستخدموا مراراً وتكراراً حق النقض لعرقلة الدعوات إلى وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار. وبعد اتخاذ القرار 2728 (2024)، بشأن وقف لإطلاق النار خلال شهر رمضان، قالت الولايات المتحدة على الفور إنه ليس وثيقة ملزمة قانونًا. وعُرض علينا بدلاً منه ما يسمى بخطة بايدن المشؤومة، التي أراد الأمريكيون استصدار الموافقة عليها حتى قبل أن ترد إسرائيل عليها. وكان الجميع يعلم أن الرد سيكون سلبيًا، لأن إسرائيل لم تكن مهتمة بأي خطة تحمل أدنى إشارة للسلام. وأصبحنا مقتنعين بذلك مرة أخرى اليوم. وأتساءل عما إذا كانت ممثلة الولايات المتحدة تشعر، أثناء استماعها إلى ملاحظات ممثل إسرائيل،

بأنها في القاعة الخطأ، تحضر المناقشة الخطأ، وليس المناقشة التي تم الإعلان عنها. وآمل أنها تعرف ما أقصد. ولهذا السبب بالذات امتنعنا عن التصويت على القرار 2735 (2024)، لأننا كنا نعلم أن إسرائيل قد رفضته مسبقاً. ومن خلال تقديم واشنطن الدعم الدبلوماسي للأعمال الإسرائيلية وتوريد الأسلحة والذخيرة، أصبحت – كما يدرك الجميع – طرفًا مباشراً في النزاع، تمامًا كما فعلت في أوكرانيا. وستتوقف إراقة الدماء إذا توقف هذا الدعم، لكن الولايات المتحدة إما غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك. ويبدو أن المناورات التي تهدف إلى تسجيل نقاط خلال الحملة الانتخابية أهم من الجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح البشرية.

أود أن أوجز النهج المبدئية لروسيا مرة أخرى. إننا ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي لا يمكن أن يبرر مع ذلك تصرفات إسرائيل الحالية وتقويضها لفكرة الدولة الفلسطينية ذاتها. وندعم وقفا دائما وشاملا لإطلاق النار قد يمكّن من إطلاق سراح 120 من الرهائن الإسرائيليين وحوالي 500 9 فلسطيني تم اعتقالهم تعسفياً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وكافية إلى جميع المتضررين والمحتاجين. ونؤكد من جديد على الولاية الرئيسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى باعتبارها هيئة فريدة من نوعها لتقديم المساعدات للفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي الدول العربية المجاورة. ونصر على الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

إن من شأن معالجة هذه المسائل الملحة تهيئة الظروف للعودة إلى مفاوضات السلام على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل. وعندها فحسب، سيُرفع الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني ويُكفل حقه الأساسي في تقرير المصير.

ومن المهم جدا كذلك استعادة الوحدة بين الفلسطينيين. وما فتئنا نحاول تيسير هذه العملية بإتاحة الفرصة لممثلي مختلف الحركات الفلسطينية لإجراء الحوار الذي تشتد الحاجة إليه باستخدام منبر موسكو. ونحن مقتنعون بأن الفلسطينيين قادرون على تقرير مستقبلهم بأنفسهم دون تدخل خارجي مهما كانت رغبة أي شخص في تقرير كل شيء بالنيابة عنهم ورغم أنفهم. وينطبق ذلك، بالمناسبة، أيضا على مستقبل غزة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. وندرك جميعاً جيداً الاتصالات التي تجري وراء الكواليس والخطط التي تحاك في محاولة لتقرير مستقبل غزة والدولة الفلسطينية بأكملها مسبقا رغم عدم وجود ذكر للدولة الفلسطينية نفسها في تلك الخطط. ونعتقد أن على الجميع احترام مبدأ "لا نقاش بشأن فلسطين دون فلسطين".

إن اقتراحنا جمع كل الجهات الفاعلة الخارجية التي لها نفوذ على مختلف الفصائل في غزة والضفة الغربية – والتي يمكنها، إذا ما تكلمت بصوت واحد، أن تساعد على تجاوز الانقسامات داخل الصف الفلسطيني – لا يزال مطروحا على الطاولة. وقد اتُخذت خطوة مهمة في هذا الاتجاه في موسكو في شباط/فبراير عندما أرسلت جميع الفصائل الفلسطينية وفودها إلى موسكو من أجل إعادة تأكيد دعمها لاستعادة الوحدة على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية.

تقع على عاتقنا جميعا اليوم مسؤولية وقف المأساة الإنسانية التي تتابع فصولها. وإضافة إلى العملية العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتعرض جيران إسرائيل الآخرون أيضا لخطر الانجرار إلى مواجهة كبيرة مع إسرائيل. ويزداد التوتر على طول الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل يوماً بعد يوم. فقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون عن خطط لفتح جبهة شمالية. كما أن حزب الله مستعد لدخول المعركة وينبه إلى تأهبه لصد الغزو. وزاد سلاح الجو الإسرائيلي من هجماته في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك المناطق المحيطة بدمشق وحلب واللاذقية ومرتفعات الجولان. وضربت الغارات مطارات رئيسية وميناء كان لها دور مهم في إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك في إطار الاستجابة للزلزال المدمر الذي وقع في عام 2023.

إن إنهاء العنف في غزة والضفة الغربية يمكن أن يهيئ الظروف ليس لإيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي فحسب، بل أيضا لمعالجة بؤر الأزمات الساخنة الأخرى في جميع أنحاء الفضاء الشاسع للشرقين الأدنى والأوسط، وفقا لقرارات مجلس الأمن، بدلا من خدمة

بعض الطموحات الجيوسياسية أو القواعد التي يحاول الغرب استخدامها لتحل محل ميثاق الأمم المتحدة.

وثمة دور مهم للمنظمات العربية والإسلامية، التي نؤيد أنشطتها – كما نؤيد جهود جميع أعضاء المجتمع العالمي المسؤولين حقاً – في دعم حقوق الشعب الفلسطيني. وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى أهمية دول الخليج. والآن، بعد الانتخابات المبكرة في إيران والتصريحات الأولية للرئيس الإيراني الجديد، مسعود بزشكيان، هناك أمل في التقارب بين جميع بلدان الخليج من أجل تجاوز ما بينها من خلافات وانعدام ثقة منذ أمد بعيد وتوحيد الجهود على أساس مقبول للجميع بهدف تحديد معايير أمنها المشترك دون تدخل خارجي والتكلم بصوت واحد من أجل تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، وبشكل أعم، بناء هيكل للاستقرار وعلاقات قائمة على حسن الجوار في المنطقة.

ويمكن أن يشكل إحراز تقدم على المسار الفلسطيني، في امتثال كامل لقرارات الأمم المتحدة، والتقدم نحو تطبيع العلاقات بين بلدان الخليج إسهامين مهمين في العملية الجارية لصياغة هيكل مشترك للمنطقة الأوروبية الآسيوية يقوم على مبادئ عدم قابلية الأمن للتجزئة والمسؤولية الجماعية المتساوية والاحترام المتبادل وتوازن المصالح.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد برولهارت (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد راتراي على إحاطته.

تشعر سويسرا بالقلق إزاء الحالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى جانبي الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان. ويجب أن نعمل بلا كلل لاستعادة السلام والأمن في الشرق الأوسط. وقد أدانت سويسرا بشدة أعمال الإرهاب وأخذ الرهائن التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأعقبت هذه الأعمال حرب مميتة في غزة ومستويات غير مسبوقة من العنف في الضفة الغربية.

خلال رحلة قمت بها مؤخرا إلى المنطقة، شاهدت مرة أخرى مدى المعاناة التي لحقت بالمدنيين من كلا الجانبين. فهم لا يزالون يدفعون الثمن الأفدح لانتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف. ويشمل ذلك آلاف الأطفال الذين قُتلوا أو شوهوا. وعلاوة على ذلك، من غير المقبول عدم تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024)). ويجب أن نكثف جهودنا لكسر دوامة العنف والعودة إلى مبادئ الإنسانية التي يُستهزأ بها منذ فترة طويلة جدا في هذا النزاع.

وتكرر سويسرا دعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. ونشجع الطرفين على إبرام اتفاق بهذا الشأن وتنفيذه بأسرع ما يمكن. ونشكر الوسطاء على جهودهم الدؤوبة. ويجب أن يُعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية وأن يتلقوا زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

يجب إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة عبر جميع المعابر الممكنة وبطريقة آمنة وسريعة ودون عوائق. والحالة ملحة. فوفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، فإن 96 في المائة من المدنيين معرضون لخطر المجاعة. وهذا أمر غير مقبول. ويجب عدم مهاجمة السكان المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال والممتلكات المدنية، مثل المباني السكنية والمدارس والمستشفيات. وندين جميع الهجمات من هذا القبيل بأشد العبارات الممكنة، سواء وقعت في غزة أو في أي مكان آخر من العالم. فاحترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في سياق تسيير الأعمال العدائية هو التزام بموجب القانون الدولي الإنساني وينطبق ذلك أيضاً في سياق مكافحة الإرهاب. وقد كرر المجلس في القرار 2730 (2024) التأكيد على ضرورة حماية الموظفين المشاركين في العمليات الإنسانية والممتلكات المستخدمة فيها.

ومن شأن إقرار وقف لإطلاق النار في غزة أن يسهم إسهاما كبيرا في وقف التصعيد في المنطقة، ولكن ذلك لا يكفي. فلا بد من الامتثال للقانون الدولي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، للعودة إلى مسار السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تغييرات دائمة، لا سيما

التغييرات الديمغرافية والإدارية، في الأرض المحتلة. بيد أننا نلاحظ بقلق نقل إدارة الشؤون المدنية في الضفة الغربية والإعلانات الأخيرة عن بناء وحدات سكنية في المستوطنات. فهذه التدابير تسهم في البيئة القسرية السائدة والتي تؤدي، بدورها، إلى التهجير القسري للمجتمعات المحلية الفلسطينية وإلى إضعاف السلطة الفلسطينية.

إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي تشكل عقبة كبيرة تعترض سبيل تحقيق السلام وتنفيذ حل دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. والحل السياسي وحده هو الذي سيجلب السلام الدائم إلى الشرق الأوسط. ويبدأ الطريق إلى الأمام بالامتثال للقانون الدولي والحوار بين أطراف النزاع ودول المنطقة وأعضاء مجلس الأمن والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وقد أكدت مناقشاتي الأخيرة في المنطقة وخارجها أن هذا المسار يتطلب دعمنا جميعاً. وسويسرا على استعداد للقيام بدورها إلى جانب المجلس في هذه العملية الصعبة والضرورية في آن واحد وفي دعم جميع الجهود الرامية إلى إعادة فتح الطريق إلى السلام.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الديوان راتراي على إحاطته التي قدمها بالنيابة عن الأمين العام.

في عام 1950، حصل رالف بنش على جائزة نوبل للسلام لإسهامه في زرع بذور السلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها. وقال في محاضرته التي ألقاها في أوسلو كلمات تنم عن التبصر ولا تزال صحيحة بعد مرور ثلاثة أرباع قرن. فقد أوضح أنه:

> ”لا يوجد نهج سهل أو سريع أو يتسم بالكمال لتحقيق سلام آمن في ظل استمرار الوضع الحالي الذي يعيشه العالم وشعوبه. ولا يمكن تحقيق السلام إلا بالجهد الدؤوب والمثابرة والسعي الحثيث وبالتجربة والخطأ.“

وكما يعلم المجلس جيداً، ليس من السهل تحقيق السلام ومن المؤكد أن التقدم لا يتحقق بالسرعة التي نتمناها جميعاً. ونرى ذلك في المحادثات الجارية من أجل وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة وقطر ومصر والعديد من شركائنا الآخرين مستمرين في مسعاهم. ونعمل بلا كلل لتيسير الاتفاق الذي أيده المجلس في القرار 2735 (2024) والذي من شأنه أن يحقق وقفاً فورياً لإطلاق النار مع الإفراج عن الرهائن وأن يزيد من المساعدات لفائدة الفلسطينيين المحتاجين وفتح طريق السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

وبفضل وحدتنا وقدرة المجلس على أن يوحد كلمته ويدعم خطة ملموسة وواقعية، فقد أُحرز تقدم بموافقة إسرائيل وحماس الآن على إطار وقف إطلاق النار الذي أيده المجلس في القرار 2735 (2024). ولا تزال هناك ثغرات يجب سدها ويجب أن يواصل المجلس الضغط على حماس لقبول الاتفاق الوارد في القرار 2735 (2024) والبدء في تنفيذه دون تأخير وبلا شروط. وهذا ما نريده جميعا هنا في المجلس. وهذا ما يريده الفلسطينيون في غزة. ولكن هذه المفاوضات تسير في الاتجاه الصحيح ونعمل عن كثب مع مصر وقطر من أجل إتمام هذا الاتفاق وإنهاء هذه الحرب.

ومن الأهمية بمكان أيضًا أن تتوفر الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على الموارد والدعم اللازمين لإيصال المزيد من المعونة، التي تعادل كميتها حمولة حوالي 600 شاحنة يوميًا، إلى غزة بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وحتى ذلك الحين، لا تزال الولايات المتحدة ترى أن على إسرائيل أن تتخذ خطوات إضافية على الفور لإزالة العوائق التي تحول دون إيصال المساعدات على نطاق واسع.

ونشكر بلدان المنطقة، بما في ذلك مصر والأردن وقبرص، التي أتاحت إيصال المساعدات إلى غزة عبر أراضيها ونأمل أن تتمكن جميعها من بذل المزيد من الجهود للمساعدة في تلبية الاحتياجات الهائلة في هذا الوقت العصيب.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في تلبية الطلبات المقدمة منذ فترة طويلة من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، فإن طلبات أخرى، وخاصة تلك المتعلقة بمعدات الاتصالات الحيوية لعمليات تفادي

التضارب، لا تزال عالقة. ونحث حكومة إسرائيل على العمل مع الأمم المتحدة للتغلب على العوائق المذكورة وغيرها.

أطلعتنا كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة كاغ على الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. ويعيش المدنيون الفلسطينيون في جحيم. وقد اضطروا إلى الفرار مراراً وتكراراً من مكان إلى آخر بحثًا عن الأمان. وكما أوضح آخر تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على نحو صادم، فإن مئات الآلاف يتملكهم الخوف من عدم تمكنهم من العثور على وجبتهم التالية. وفقد الكثير من الناس آباءهم وأشقاءهم وأطفالهم وأصدقاءهم، بما في ذلك في الغارة الأخيرة التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مدرسة تدعمها الأمم المتحدة في مخيم النصيرات.

وتتمثل أفضل طريقة لتخفيف المعاناة في إتمام اتفاق وقف إطلاق النار المطروح على الطاولة وتنفيذه. ونأمل أيضا أن يدعم وقف إطلاق النار في غزة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تهدئة الحالة على طول الخط الأزرق، وهو أمر ضروري من أجل تمكين النازحين في إسرائيل ولبنان من العودة إلى ديارهم. وتؤدي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دوراً قيماً في هذا العمل. ونؤيد التمديد المباشر لولايتها ونعرب عن استعدادنا للبدء فوراً في العمل على قرار محدود لتحقيق هذه الغاية.

إن حزب الله بطبيعة الحال ليس الجماعة الوحيدة المدعومة من إيران في المنطقة التي تسعى إلى الاستفادة من الحالة في غزة من أجل تقويض السلام والأمن الإقليميين. ويواصل الحوثيون انتهاكهم للقانون الدولي بوقاحة من خلال هجماتهم على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر والتي أثرت علينا جميعًا. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات ويجب أن تتوقف الدول الأعضاء عن تسليح الحوثيين وتمكينهم. ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء مصير موظفي الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحتجزين لدى الحوثيين منذ مطلع شهر حزيران/يونيه. ويجب إطلاق سراحهم سالمين.

مع أن أنظار العالم قد تكون متجهة نحو غزة ولبنان والبحر الأحمر، لا يمكننا أن ننسى الحالة في الضفة الغربية. ويساورنا القلق إزاء التصاعد الكبير في أعمال العنف المميتة التي يمارسها المستوطنون المتطرفون العنيفون ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وندينها بأشد العبارات.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، أعلنا عن إدراج أسماء أخرى على قائمة الجزاءات فيما يتصل بأعمال العنف ضد المدنيين أو زعزعة الاستقرار في الضفة الغربية، وشمل ذلك ثلاثة أفراد إسرائيليين وخمسة كيانات إسرائيلية. ونحث حكومة إسرائيل على اتخاذ خطوات فورية لمساءلة هؤلاء الأفراد وكيانات أخرى.

ونكرر الإعراب أيضا عن قلقنا إزاء إعلان إسرائيل مؤخرا عن توسيع المستوطنات وتصنيف مناطق واسعة على أنها "أراضي دولة" وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية. وتتعارض الإجراءات الانفرادية، مثل برنامج حكومة إسرائيل الاستيطاني، مع القانون الدولي وتضر بحل الدولتين.

ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن إسرائيل ستمدد علاقة أعمال المصارف المراسلة لمدة أربعة أشهر وستفرج عن جزء من إيرادات المقاصة التي تخص السلطة الفلسطينية. وندعو إسرائيل إلى تمديد أعمال المصارف المراسلة لمدة 12 شهراً على الأقل، وكذلك الإفراج عن جميع إيرادات المقاصة المحتجزة. إن قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء ضرورية لتحقيق الاستقرار في الضفة الغربية؛ ولا تؤدي الخطوات التي تضعفها إلا إلى تقويض أمن إسرائيل.

أخيراً، نشجع إسرائيل على الانضمام إلى أعضاء المجلس في دعم برنامج السلطة الفلسطينية الإصلاحي.

قال رالف بنش أثناء إلقائه المحاضرة ذاتها التي أشرت إليها سابقا بمناسبة حصوله على جائزة نوبل: "ليس من السهل التكلم عن السلام باقتناع أو اطمئنان". ومع ذلك، هناك حاجة ماسة للتكلم عن السلام والعمل من أجل السلام. وهذه هي المهمة الملقاة على عاتق كل واحد منا في المجلس: ألا نوجه اتهامات، وبالتأكيد، ألا نبث الشقاق.

ولذلك، تظل الولايات المتحدة ثابتة في جهودها الرامية إلى الضغط على حماس لاتخاذ الخطوات اللازمة لسد الثغرات على طاولة المفاوضات وإتمام اتفاق وقف إطلاق النار الذي أيده المجلس وإعادة الرهائن إلى ديارهم، بمن فيهم الأمريكيون الثمانية الذين لا تزال حماس تحتجزهم منذ أكثر من 280 يومًا؛ ودعم وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بأكمله وفي جميع أنحائه وتلبية الاحتياجات العاجلة لأكثر الفئات ضعفًا في غزة في مجال الحماية؛ وتعزيز الأمن الإقليمي ومواصلة العمل من أجل حل الدولتين حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء العيش في سلام وكرامة؛ والالتزام ببذل جهود دؤوبة وبالمثابرة والسعي الحثيث من أجل تحقيق السلام.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وفد الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وأعرب عن تقديري لرئيس ديوان الأمين العام راتراي على تقديم بيان الأمين العام.

خيّم صمت مطبق حيال إمكانية إيجاد حل لإنهاء الحرب في غزة. وعقدت غيانا الآمال على أن يفضي اعتماد القرار 2735 (2024) قبل خمسة أسابيع، الداعم لجهود الولايات المتحدة ومصر وقطر، إلى إخماد صوت القنابل والرصاص التي لا تنفك تنهال على غزة. ونثني على الولايات المتحدة ومصر وقطر لجهودهم المتواصلة ويجب أن نظل متفائلين. ومع ذلك، فإننا نذكّر بأن من مسؤولية المجلس الاستمرار في بذل كل ما في وسعه لإنهاء الحرب.

وتتفاقم وطأة الكارثة متعددة الطبقات في فلسطين يوماً بعد يوم. وتمتد أبعاد الكارثة لتشمل كل جوانب الحياة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة على حد سواء، بما فيها القدس الشرقية. وتتمثل سماتها الرئيسية في القمع والقهر والإذلال والإفلات من العقاب والدمار والحرمان والموت. إلا أن الفلسطينيين، حتى في خضم معاناتهم التي لا نهاية لها على ما يبدو، ما برحوا يتطلعون إلى الأمم المتحدة على أمل وضع حد لهذه الكارثة. لهذا، توجه غيانا دعوة لحشد الإرادة السياسية الجماعية للنهوض بعملية السلام وبث أمل حقيقي في نفوس الشعب الفلسطيني في مستقبل آمن ومستقر. ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحقق مستقبلًا مستقراً لإسرائيل والشرق الأوسط على حد سواء.

لقد أفرزت تسعة أشهر من الحرب الوحشية الإسرائيلية على غزة سكاناً يعانون من تشوهات بالغة، يُساقون من ركن لآخر في القطاع فيما تنهمر القنابل بلا هوادة على أجسادهم المنهكة بشدة. ويقترب عدد القتلى الآن من 000 40، ومعظمهم من النساء والأطفال. كيف هي الحياة فعلياً في قطاع غزة؟ لقد سلبت القنابل والمجاعة ونقص الرعاية الصحية وشح السلع وغياب الخدمات الأساسية السكان المدنيين كل مقومات البقاء. إن استمرار إعاقة دخول المساعدات الإنسانية، بما يتعارض مع مقررات مجلس الأمن الملزمة قانونًا، يمثل تجاهلًا تامًا للالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. وتلاحظ غيانا، على سبيل المثال، أنه على الرغم من فتح معبر كرم أبو سالم، لم تتدفق سوى كميات ضئيلة من المعونات عبره، ويرجع ذلك إلى وجود منطقة قتال فعلية تقع بين المعبر والمناطق التي يقطنها المدنيون الفلسطينيون. لذلك يكاد يكون من المستحيل نقل المساعدات عبر هذا الطريق بسبب المخاوف الأمنية. كما يجب أن نتذكر أيضاً أن الوضع الأمني العام في قطاع غزة لا يزال هشاً بسبب القصف العشوائي والانهيار العام للقانون والنظام – وهو انهيار يعزى بالكامل إلى اليأس الذي ولدته الظروف السائدة.

ونشهد منذ أشهر هجمات استهدفت الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والمدارس. ولم تسلم مخيمات اللاجئين من ذلك. بل في الحقيقة، تصاعدت الهجمات على المخيمات. في الأسابيع الأخيرة، شنت هجمات على المواصي والبريج والنصيرات. غير أننا نسمع أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بسبب الخطوط الحمراء. فما هي تلك الخطوط الحمراء التي تبرر استمرار إزهاق أرواح النساء والأطفال وقصف المدارس والمخيمات والمستشفيات؟ وتدين غيانا هذا العنف الغاشم بأشد العبارات وتدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. كما أننا نطالب الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة بالوفاء بواجبها في ضمان احترام تلك الالتزامات.

لا يمكن اعتبار ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية قائمة ننتقي منها ما يناسبنا.

ونشهد أيضاً تصعيداً في الهجمات ضد الأمم المتحدة، سواء في الخطاب أو في القصف الفعلي المستهدف لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. تدمر إسرائيل مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. لقد تعرض سبعون بالمائة من مدارس الوكالة للقصف. ودمر المقر الرئيسي للوكالة في غزة. وقُتل ما يقرب من 200 موظف من موظفي الوكالة في الحرب. كما اشتعل الموقف في الضفة الغربية بشكل كبير. ذلك واقع كئيب بصورة مفزعة، ويتحتم علينا إخماد هذا الجحيم المستعر.

وتدعو غيانا إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وتحث الطرفين على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، على النحو الذي يمليه القانون الدولي. كما ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والفلسطينيين المحتجزين دون محاكمة في السجون الإسرائيلية. ونحث على الامتثال لمختلف قرارات مجلس الأمن.

كما تدعو غيانا إلى تعزيز حجم المساعدات الإنسانية الموجهة إلى غزة. ونؤكد بشكل خاص على أن نوع المساعدات الغذائية التي تصل إلى السكان المدنيين يجب أن تكون ذات قيمة غذائية عالية، نظراً للحالة الخطيرة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ونشدد على التزام إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان حصول السكان على الإغاثة الإنسانية. نناشد إسرائيل احترام ذلك الالتزام ونؤكد على ما أوردته محكمة العدل الدولية من مطالب في هذا السياق.

وتدعو غيانا كذلك إلى حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. إن الهجمات على الوكالة يجب أن تتوقف على الفور ويجب تفعيل آليات فعالة لتفادي التضارب والإخطار.

كما ندعو إلى اتخاذ إجراءات لتخفيف الاحتقان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكبح العنف المتفاقم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما ندعو إلى بذل جهود حسنة النية تهدف إلى الحد من التوترات في المنطقة.

لقد انتكست غزة، التي كانت ترزح تحت وطأة الفقر أصلا، إلى حالة تعيدها إلى الوراء لسنوات عديدة. لا يجوز للمجلس أن يستسلم للفتور في التعامل مع القضية الفلسطينية، بل عليه مواصلة العمل بشكل استباقي نحو حل مستدام لهذه المسألة. ويبقى حل الدولتين الخيار الوحيد القابل للتطبيق، وهناك حاجة إلى بذل جهود حثيثة، لا سيما من الأطراف ذات النفوذ في المنطقة، لتحقيق تغيير بشأن تنفيذه. وتلتزم غيانا بالقيام بدورها لوضع حد لما قد يكون أطول ظلم متواصل في حق أي شعب.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وزير الخارجية سيرغي لافروف على رئاسة جلسة اليوم ورئيس الديوان راتراي على إدلائه بالبيان نيابة عن الأمين العام غوتيريش.

لقد تسبب النزاع في غزة منذ اندلاعه قبل أكثر من تسعة أشهر في مقتل أكثر من 000 38 مدني وأفضى إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة. ولا يزال الوضع يتدهور في ظل إجبار الملايين من سكان غزة على النزوح المتكرر. وتتعرض المدارس ومخيمات اللاجئين للقصف المستمر. تكررت انتهاكات الخطوط الحمراء للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني مراراً. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد كل جهوده لدعم وقف إطلاق النار من أجل إنقاذ الأرواح والتخفيف من الكارثة المستمرة من دون تأخير.

إن وقفا فوريا ودائما لإطلاق النار شرط مسبق ضروري لإنقاذ حياة الأبرياء. في سياق الضغط لاعتماد القرار 2735 (2024) في المجلس، أكدت الولايات المتحدة مراراً على قبول إسرائيل لاتفاق وقف إطلاق النار. بيد أنه رغم مرور أكثر من شهر، استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة في التوسع، وشملت مؤخراً هجمات على مخيمات لاجئين متعددة، بما فيها المواصي والنصيرات، مخلفة خسائر بشرية فادحة. وما تحتاجه غزة في هذه اللحظة هو الأمل في السلام. ولن تؤدي العمليات العسكرية إلا إلى مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الأبرياء ولن تهيئ ظروفا مواتية لإنقاذ الرهائن. ونحث إسرائيل على الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية في غزة ووقف العقاب الجماعي لسكان غزة. وينبغي للبلدان ذات النفوذ الكبير أن تبذل جهودا

جادة ومسؤولة للضغط على الطرفين لإظهار الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

هناك حاجة ماسة إلى زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لتخفيف الوضع الحالي. والكارثة الإنسانية في غزة هي كارثة من صنع الإنسان. وينبغي عدم استخدام الجوع كسلاح وينبغي عدم تسييس القضايا الإنسانية. وأظهر إغلاق الرصيف العائم مرة أخرى أن طرق النقل البري، التي لا يوجد بديل لها، هي الوسيلة الأكثر فعالية لزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع. ولا تزال الوكالات الإنسانية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بمثابة شريان الحياة الأخير لسكان غزة.

وندين الهجمات على الوكالات الإنسانية وموظفيها وندعو إلى إجراء تحقيقات شاملة في الحوادث ذات الصلة وكفالة المساءلة. وتحث الصين إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني برفع الحصار وفتح جميع المعابر البرية إلى غزة لضمان دخول الإمدادات الإنسانية إلى غزة بشكل سريع وآمن وعلى نطاق واسع وتوزيعها بشكل آمن ومنظم بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل قضية الشرق الأوسط. وعلى مدى العقود الماضية، ظل الوضع الفلسطيني الإسرائيلي أسير الاضطرابات والتوترات مرارا وتكرارا. والسبب الجذري لكل ذلك هو عدم تطبيق حل الدولتين وعدم إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. إن غزة ملك لفلسطين والشعب الفلسطيني. ويجب أن تستند المناقشات حول حكم غزة في مرحلة ما بعد الحرب إلى التوصل إلى حل سياسي، بدلا من إدارة الأزمة بشكل مجزأ. ومن المهم للغاية احترام إرادة الشعب الفلسطيني ومعالجة الشواغل المشروعة لبلدان المنطقة. وتؤيد الصين بقوة إقامة دولة فلسطين المستقلة التي يحكمها الفلسطينيون وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي أكبر وأكثر موثوقية وفعالية للسلام ووضع جدول زمني وخريطة طريق محددين لتنفيذ حل الدولتين.

إن الآثار غير المباشرة للنزاع الحالي في غزة تتزايد. وتزداد الحالة في الشرق الأوسط هشاشة، كما تبعث على القلق بشكل متزايد. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التحلي بالهدوء وممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي تؤدي إلى تفاقم التوترات وإلى العمل معا لمنع اندلاع حريق قد يجتاح منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وستواصل الصين، جنبا إلى جنب مع الآخرين، العمل بلا كلل لإنهاء القتال في غزة مبكرا والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية وتنفيذ حل الدولتين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس ديوان الأمين العام راتراي على تقديمه إحاطة الأمين العام.

بعد مرور تسعة أشهر على هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا يزال 120 رهينة على الأقل، من الأحياء والأموات، محتجزين في ظروف مروعة. ولا يزال الفلسطينيون الأبرياء يعانون ويموتون في غزة. وثمة أزمة إنسانية مدمرة تتفاقم يوما بعد يوم. وهناك خطر مجاعة وشيك. ونحن قلقون للغاية من خطر التصعيد الإقليمي، ولا سيما على طول الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان.

وفي واحدة من أولى خطواته بصفته رئيس وزراء المملكة المتحدة، بيّن السير كير ستارمر الحاجة الملحة لوقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل فوري. ونحن ندعم بقوة الجهود المستمرة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه الغاية. والاتفاق المطروح على الطاولة، الذي أيده مجلس الأمن في القرار 2735 (2024)، هو أفضل فرصة لدعم ذلك. ونحث الطرفين على إبداء المرونة في المفاوضات وإظهار التزام واضح وثابت لضمان تنفيذ الاتفاق.

أولا، ندعو إسرائيل إلى حماية المدنيين والسماح بدخول المساعدات دون قيود إلى غزة وضمان تمكين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الوصول وتوفر المعدات اللازمة لها لإيصال المساعدات بأمان إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ونؤكد من جديد دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والدور الحيوي الذي تقوم به في إنقاذ الأرواح في غزة وكذلك في توفير الخدمات الأساسية وتعزيز الاستقرار في الضفة الغربية والمنطقة بشكل عام – وهو ما يشكل لبنة أساسية في بناء السلام الدائم. ومن الضروري أن تكون الأونروا قادرة على العمل على أساس مالي مستدام وأن تكون قادرة على تنفيذ ولايتها.

ثانيا، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية. وندين توسيع إسرائيل للمستوطنات مؤخرا. ونرفض قرارات حكومة إسرائيل بالإعلان عن اعتبار 357 2 هكتارا من الأراضي في الضفة الغربية أراضي دولة حتى الآن هذا العام – وهي الإعلانات الأكبر من هذا القبيل منذ اتفاقات أوسلو. وهذه الأعمال ليست غير قانونية بموجب القانون الدولي فحسب، بل إنها تقوض أيضا آفاق التوصل إلى حل الدولتين. ونطالب بوقف هذه الأنشطة غير القانونية.

ثالثا، لا يوجد حل عسكري للنزاع. ولن يؤدي السعي وراء الخيارات العسكرية إلا إلى تعميق الانقسامات وإدامة معاناة الفلسطينيين والإسرائيليين. إن عدد القتلى المدنيين في غزة غير مقبول. والتقارير التي تحدثت عن سقوط ضحايا من المدنيين في أعقاب الغارات الإسرائيلية بالقرب من المدارس والمناطق المحددة باعتبارها مناطق إنسانية في غزة في الأسابيع الأخيرة مروعة – وكما قال وزير الخارجية فإن هناك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لحماية المدنيين.

ويهالنا تأثير النزاع على النساء والأطفال. وتقدر الأمم المتحدة أن هناك أكثر من 000 17 طفل غير مصحوبين بذويهم في غزة، كما تأكد مقتل أكثر من 000 5 امرأة، بالإضافة إلى العديد من النساء المجهولات الهوية أو المفقودات. والكثير من القتلى والمفقودين هم أمهات. ويتعرض الأطفال بشكل خاص للقتل والتشويه والفصل عن أسرهم ويعانون من الصدمات وسوء التغذية الحاد والعنف والاستغلال. وتكافح النساء والفتيات في غزة باستماتة للحصول على الغذاء وضمان النظافة الصحية الأساسية والصحة والكرامة في مواجهة الظروف الصحية غير المقبولة والاغتصاب والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

لن يكون السلام مستداما إلا إذا جدد الإسرائيليون والفلسطينيون التزامهم بعملية سلام متجددة تؤدي إلى حل الدولتين، الذي تعيش إسرائيل بموجبه في أمن وأمان إلى جانب دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة – وهو حق لا يمكن إنكاره للشعب الفلسطيني. وتدل زيارة وزير خارجية المملكة المتحدة إلى المنطقة هذا الأسبوع على التزامنا الثابت بتحقيق هذه الغاية. وقد تحدث رئيس وزراء المملكة المتحدة مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس وزعماء آخرين في المنطقة، مؤكدا التزام المملكة المتحدة بالاضطلاع بدورها الدبلوماسي الكامل في تأمين اتفاق لوقف إطلاق النار وإيجاد حيز لمسار موثوق ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين. والعالم بحاجة إلى أن تنعم إسرائيل بالأمن والأمان وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وذات سيادة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس ديوان الأمين العام راتراي على الإحاطة التي قدمها بالنيابة عن الأمين العام.

منذ أكثر من تسعة أشهر، يعاني المدنيون في فلسطين وإسرائيل معاناة هائلة. ويجب أن تنتهي هذه الكارثة الآن. وكما يطالب القرار 2735 (2024)، يجب على حماس قبول الاتفاق دون مزيد من التأخير أو مزيد من الشروط ويجب على الطرفين تنفيذه بأمانة.

وتقع سلسلة من الحوادث المفزعة بشكل متكرر، بما في ذلك الغارة الإسرائيلية على ما يسمى بالمنطقة الآمنة في المواصي والتي أفادت التقارير بأنها أسفرت عن مقتل أكثر من 90 فلسطينيا. وتُظهر هذه الهجمات الأخيرة مرة أخرى أنه لا يوجد مكان آمن في غزة. ونحث إسرائيل على وقف جميع الهجمات التي تؤدي إلى وقوع إصابات بين المدنيين. وعندما يُقتل المدنيون بشكل روتيني وتُستهدف البنية التحتية المدنية بشكل روتيني، فإن إسرائيل لا تفعل ما تصفه بأنه كل شيء لحماية المدنيين.

وكما أكد جميع أعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا، يجب على إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون

الدولي الإنساني. ويجب على إسرائيل تنفيذ تدابير للالتزام بقواعد التمييز والحيطة والتناسب. ويجب عدم استهداف المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة والمرافق الإنسانية تحت أي ظرف من الظروف، ويزداد هذا الأمر أهمية لأن هذه المرافق تُستخدم كملاجئ للمدنيين الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة والذين نزح الكثيرون منهم قسرا عدة مرات نتيجة لأوامر الإخلاء الإسرائيلية المتكررة. وفي الوقت نفسه، يجب على حماس أيضا أن تتوقف عن تعريض المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين للخطر من خلال استخدامها للمناطق المكتظة بالسكان في غزة كقواعد لإطلاق الصواريخ التي تستهدف إسرائيل.

يجب عدم إعاقة المساعدات الإنسانية بينما تتفشى المجاعة. فعلى الرغم من تفعيل الآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023)، التي كان الهدف منها تعزيز إدارة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى غزة، يكاد يكون إيصال المساعدات داخل القطاع مستحيلا ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى إهمال إسرائيل في ضمان الحفاظ على القانون والنظام في غزة. وينبغي أن تفتح إسرائيل جميع المعابر البرية المتاحة وأن تبذل كل جهد ممكن للحفاظ على النظام العام في غزة ولحماية عمال المساعدة الإنسانية.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التدهور المستمر للحالة في الضفة الغربية. فلم يُنفذ القرار 2334 (2016) منذ اتخاذه في عام 2016 بينما وسّعت إسرائيل نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومن المثير للقلق بشكل خاص أن إسرائيل استولت حتى الآن هذا العام على أراض في الضفة الغربية أكثر مما استولت عليه خلال السنوات العشرين الماضية مجتمعة، مما يدل على اتجاه للتوسع الاستيطاني المتسارع. وتثير العمليات العسكرية التي تنفذها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتفاقم عنف المستوطنين وهدم منازل الفلسطينيين القلق بشكل متزايد، حيث أنها تُنفذ في ظل إفلات شبه تام من العقاب. ويصب الخطاب التحريضي والتصرفات التحريضية من قبل مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى الزيت على النار. ونحث إسرائيل بقوة على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومساءلة الجناة.

إن الشرق الأوسط بأكمله على شفا أعمال عدائية أكثر خطورة. وتشكل الحالة عبر الخط الأزرق مصدر قلق بالغ، حيث يتسع نطاق تبادل إطلاق النار اليومي بين إسرائيل وحزب الله وتتزايد شدته في تجاهل تام للقرار 1701 (2006). ويشكل الوجود المسلح لحزب الله في جنوب لبنان انتهاكا مستمرا لذلك القرار، وربما عززت التجربة المؤلمة التي عاشتها إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 النهج المتشدد الذي اتبعه الجيش الإسرائيلي عبر الخط الأزرق.

ويزيد ذلك، بدوره، من تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان حيث يتقاسم 5 ملايين لبناني أرضهم الصغيرة مع حوالي مليوني لاجئ، من بينهم 1.5 مليون سوري. كما أن تفاقم مشاعر الجماهير في لبنان في الآونة الأخيرة بسبب العدد الكبير من اللاجئين السوريين هو عامل آخر مثير للقلق يفاقم عدم الاستقرار الإقليمي. واستمرار تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق، وسط تحذيرات متكررة من اندلاع حرب شاملة بين لبنان وإسرائيل، يهدد أيضا سلامة عناصر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك حفظة السلام التابعون لجمهورية كوريا.

بالإضافة إلى ذلك، تُبين الهجمات المستمرة التي يشنها الحوثيون على السفن في البحر الأحمر والهجمات المتكررة بين إسرائيل وسورية أيضا التصعيد الخطير في المنطقة. وينبغي أن يبذل العالم بأسره قصارى جهده لتجنب اندلاع حرب إقليمية واسعة النطاق. وندعو جميع الأطراف في المنطقة، سواء كانت جهات فاعلة وطنية أو جهات من غير الدول، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

السيد قواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه الجلسة. كما أعرب عن امتناننا للسيد كورتيناي راتراي على إحاطته الثاقبة.

على مدى أكثر من تسعة أشهر، لا يزال عدوان الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل مستمرا، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح. وقد استُشهد أو جُرح حوالي 130 000 فلسطيني. ويبدو المجتمع الدولي عاجزا عن وقف آلة القتل التي

لا هوادة فيها والتي تستهدف الأبرياء في شوارع غزة. وتتفاقم معاناة سكان غزة يوميا.

وتُهجر قوات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من منازلهم وتدمر مجتمعاتهم وتتسبب في موتهم بلا عقاب. وندعو إلى المساءلة. وهي ليست خيارا، بل أمر لا بد منه، وهي مهمة. وللأسف، لم ينفذ المجتمع الدولي حتى الآن تدابير فعالة لوقف هذه الفظائع. والهجمات التي وقعت في نهاية هذا الأسبوع على النازحين في منطقتي المواصي والشاطئ – وهما منطقتان آمنتان تحولتا إلى منطقتي موت – إلى جانب استمرار الاستهداف المتعمد لمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لدليل واضح على أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستخف بشكل صارخ بحرمة الحياة البشرية.

ويبدو المجتمع الدولي مصابا بالشلل ورهينة لدى مجرمي الحرب في حكومة الاحتلال الإسرائيلي. إن هؤلاء الناس يقتاتون على معاناة الفلسطينيين وينتهكون القانون الدولي والأعراف الإنسانية ويستخدمون المساعدات كأداة للضغط والمساومة. ويواجه الفلسطينيون الآن مجاعة، كما أكدت تقارير الأمم المتحدة. وهذه جريمة حرب. ويجب على مجلس الأمن اتخاذ الخطوات اللازمة، على النحو المبين في القرار 2417 (2018). فانتهاك الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي لا يمكن معالجته بمجرد البيانات. ويتطلب الأمر فرض جزاءات حاسمة لمساءلة سلطات الاحتلال.

لقد كانت التدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية واضحة: يجب على سلطات الاحتلال أن توفر فورا الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة. وبدلاً من ذلك، ردت سلطات الاحتلال بمزيد من العراقيل واستهدفت شاحنات المساعدات ومنعت الأونروا من القيام بعملها الحيوي. وقد دمر المحتلون معبر رفح بشكل كامل، وهو الذي يجب أن يبقى مفتوحاً وفقاً لأمر المحكمة.

إن سياسة التطهير العرقي والعقاب الجماعي المستمرة ضد الفلسطينيين تسخر من عجز مجلس الأمن عن إنفاذ قراراته. وتبقى هذه القرارات حبراً على ورق، مما يثير سؤالاً جوهرياً: هل يطبق القانون الدولي بشكل انتقائي؟ يتصرف الاحتلال الإسرائيلي دون عقاب، وكأنه فوق القانون.

حان وقت الوحدة الآن. فلنضع خلافاتنا جانباً ونعمل من أجل وقف فوري لإطلاق النار في غزة وحل دائم وعادل لفلسطين. ويجب أن يستند هذا الحل إلى إجماع دولي، مع التمسك بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على أرض أجدادهم – وهو مصير يجب أن يقرروه بأنفسهم.

ختاماً، وكما أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، فإن الجزائر التي دفعت ثمناً باهظاً لاستعادة سيادتها واستقلالها ستبقى ثابتة في دعم الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه كاملة. إن الصور المروعة للقتل والدمار التي نراها اليوم في الأراضي المحتلة يجب أن تمثل الفصل الأخير من المعاناة الفلسطينية. إن الأرواح التي أزهقت والدماء التي سالت يجب أن تمهد الطريق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة التي تلاها رئيس ديوان الأمين العام، السيد كورتيناي راتراي.

لقد مضى 283 يوماً على الهجمات التي شنتها حركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى على المدنيين الإسرائيليين وما أعقبها من رد جيش الدفاع الإسرائيلي بالقصف والعمليات البرية في قطاع غزة. لقي حوالي 200 1 شخص حتفهم في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأصيب حوالي 730 8 شخص بجروح، وتم احتجاز 240 شخصاً كرهائن، معظمهم من الإسرائيليين. ولا يزال ما يقرب من 120 شخصاً محتجزين كرهائن.

ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أنه استناداً إلى المعلومات التي جمعها فريق بعثة مكتبها من مصادر متعددة ومستقلة، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن العنف

الجنسي المرتبط بالنزاع وقع خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مواقع متعددة حول محيط غزة.

ويلي سرد الوقائع المحيطة بهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 مأساة إنسانية أكثر وحشية. ولئلا ننسى أو نسكت أو نصمت أو تصاب مشاعرنا بالخدر، فإن عدد القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة منذ بدء جيش الدفاع الإسرائيلي العمليات البرية والقصف يزيد عن 38 000، أكثر من 15 000 منهم من الأطفال. وقد أصيب أكثر من 89 000 فلسطيني، وهناك 10 000 في عداد المفقودين. يوجد 1,9 مليون نازح داخلياً في منطقة تبلغ مساحتها 141 ميلاً مربعاً، حيث يقدّر أن 9 من كل 10 أشخاص قد نزحوا داخلياً عدة مرات.

وحتى 14 تموز/يوليه، بلغ عدد من سقطوا قتلى من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) 197 موظفاً، إلى جانب حوالي 274 من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية و 500 من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وقد تم الإبلاغ عن وقوع 458 حادثة في مباني الأونروا، وتضرر 189 منشأة تابعة للأونروا. ولا يزال الوصول الكامل ودون عوائق للمساعدات الإنسانية يشكل تحدياً بسبب الرفض والتأخير من قبل الجيش الإسرائيلي في تنسيق الحركة وهجمات العصابات الإجرامية على قوافل المساعدات الإنسانية. لا يعمل معبر كرم أبو سالم، الذي تم تخصيصه كمعبر رئيسي للبضائع الإنسانية، بشكل كامل بسبب القتال النشط وانعدام الأمن حول المعبر، مع انهيار النظام العام بسبب غياب موظفي إنفاذ القانون.

ويقدر عدد النساء الحوامل اللاتي يواجهن مستويات حادة من الجوع بحوالي 30 000، وهناك أكثر من 10 000 على حافة المجاعة وحوالي 7 000 في ظروف المجاعة. توجد مخاوف كبيرة فيما يتعلق بإدارة النفايات ومراقبة مياه الصرف الصحي وارتفاع مخاطر تفشي الأمراض المنقولة بالمياه. يتسم وضع النساء والأطفال بالافتقار إلى الخصوصية والكرامة، وتزايد العنف الجنساني والعنف المنزلي، ونقص الغذاء والماء ومستلزمات النظافة الصحية. فمع العقاب الجماعي والقصف ومستويات الجوع الحادة التي يتعرض لها الفلسطينيون في قطاع غزة، سُلبت منهم كرامتهم الإنسانية الأصيلة.

تتصدر الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، جدول أعمال المجلس منذ شهور، مع التركيز على إنهاء النزاع في غزة. إن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن باتخاذ القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024) جاءت في أعقاب تفعيل الأمين العام المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة أو بالتزامن معه؛ واتخاذ الجمعية العامة لقراراتها، بما في ذلك القرار دإط-10/22، الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، ووصول المساعدات الإنسانية، وامتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛ وأمر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير تحفظية في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل.

على الرغم من كل الإجراءات المشار إليها، وبعد مرور تسعة أشهر، لا تزال الروايات الواردة من قطاع غزة مروعة. لقد شهدنا رفض طرفي النزاع تنفيذ قرارات المجلس والأوامر الملزمة لمحكمة العدل الدولية والامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي. وانضمت سيراليون إلى أعضاء المجلس الآخرين الذين صوتوا مؤيدين القرار 2735 (2024) بحسن نية، على أساس التأكيد على أنه تم التوصل إلى اتفاق أو أنه وشيك. منذ اتخاذ القرار 2735 (2024) في 10 حزيران/يونيه 2024، قُتل ما يقرب من 300 1 فلسطيني آخرين، حيث تم استهداف المدنيين والأهداف المحمية، ولا سيما المدارس، بشكل مباشر في الضربات الصاروخية. ويعني الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية المادية والحيوية في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي والطاقة والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والمنازل السكنية، أن إنعاش غزة وإعادة إعمارها، حتى بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار، سيكون مسعىً طويل الأمد. وسيشكل ذلك تحدياً إضافياً للسلطات الفلسطينية والمجتمع الدولي في استعادة القانون والنظام وتعزيز الحكم الرشيد.

لا يوجد – ولن يكون هناك – منتصرون في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن استمرار الحرب في قطاع غزة ينطوي على خطر تربية جيل مصدوم وغير متعلم ومشوه ويتيم ومشرد والأكثر خطورة من ذلك أنه مظلوم. كما أن هناك جيلاً آخر قد شوهته أهوال 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي لا يمكن تخيلها وغمرته كوابيس أنفاق حماس. إن تغيير هذا السرد يتطلب منا اتخاذ إجراءات جماعية وفورية لتأمين السلام الدائم، ولكن أيضاً لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي تُرتكب في النزاع.

إن النشاط الاستيطاني المتزايد والعنف، والمداهمات العسكرية والاعتقالات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتصاعد التوتر بين إسرائيل ولبنان عبر الخط الأزرق، والحوادث المبلغ عنها في البحر الأحمر المرتبطة بالوضع في غزة، كلها عوامل تزيد من خطر امتدادها إلى المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على السلام والأمن العالميين.

عند اقتراح سبيل للمضي قدماً لتحسين الوضع الحالي، نود أن نطرح ثلاث نقاط:

أولاً، تكرر سيراليون المطالبة بوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وكامل الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي دعوة مشروعة رددها المجلس مراراً وتكراراً. فوقف إطلاق النار في هذه المرحلة سيؤدي إلى تحسين الحالة الأمنية في قطاع غزة بدرجة كبيرة والحد من الفوضى والفلتان الأمني وضمان حماية المدنيين وتيسير مرور الإغاثة الإنسانية من دون عوائق إلى ملايين الأشخاص الذين تمس حاجتهم إليها.

ثانيًا، وكما أُكِّد عليه في القرار 2573 (2021)، فإننا نشدد على المسؤولية الرئيسية لأطراف النزاع في حماية المدنيين والأعيان المدنية، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمدنيون الذين يؤدون مهام تتعلق بتشغيل أو صيانة أو إصلاح البنية التحتية المدنية الضرورية لتقديم الخدمات الأساسية للسكان المدنيين في قطاع غزة.

ولذلك فإننا ندين الهجمات الأخيرة على مقرات الأونروا والمدارس التي تؤوي المدنيين النازحين من خان يونس وغيرها والهجوم على مخيم المواسي للاجئين، حيث أفادت التقارير بمقتل 90 فلسطينياً في مكان يعتبر منطقة آمنة.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل إيصال الإغاثة الإنسانية بشكل سريع وآمن إلى غزة عبر جميع الطرق الممكنة، نؤيد الدعوات إلى إنشاء أنظمة فعالة وذات مصداقية ويمكن التنبؤ بها لتخفيف حدة النزاع والتنسيق في جميع أنحاء غزة.

ثالثاً وأخيراً، تتطلب معالجة المسائل الأساسية التي تؤجج هذا النزاع إرادة سياسية والتزاماً من إسرائيل وفلسطين للدخول في حوار ومفاوضات جادة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ولئن كان الأفق السياسي لحل الدولتين هو الغاية النهائية، فإننا نظل نحث الأطراف، كحل فوري، على الحفاظ على حسن النية والموقف الإيجابي خلال المفاوضات الحالية التي تتوسط فيها مصر وقطر والولايات المتحدة من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق في أقصر وقت ممكن.

لقد طال أمد القتال وطالت معاناة الناس، وقد يستغرق التعافي وإعادة الإعمار واستعادة الكرامة الإنسانية للضحايا وقتاً طويلاً. غير أن الوقت قد حان لإعطاء فرصة للسلام الذي يجب السعي إليه بإصرار.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا كذلك أن أشكر رئيس ديوان الأمين العام راتراي على إيصاله كالعادة رسالة واضحة جدا من الأمين العام.

لقد أكد الأمين العام في رسالته في كانون الأول/ديسمبر، التي استند فيها إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (S/2023/962)، أن الأعمال العدائية تسببت في معاناة إنسانية مروعة ودمار مادي وصدمة جماعية في جميع أنحاء إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وحث المجلس على تفادي وقوع كارثة إنسانية. ولم يكن الأمر أننا لم نحاول. فقد اتخذنا أربعة قرارات، لم يُتَّخَذ أي منها بالإجماع، ولم يغير أي منها الحالة على الأرض.

وأنا على يقين من أن تفاكراً عميقاً في دور المجلس في هذه الأزمة يجري بين أعضائه. ومما لا شك فيه أن العديد منا يتفكر في

تجاهل القانون الدولي والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ومن بين الطرق العديدة التي خُدِعنا بها التأكيدات التي قدمت في الأشهر الأخيرة بشأن ما يسمى بالمناطق الآمنة. فبدلاً من أن تكون أداة إنسانية توفر الحد الأدنى من معايير الحماية، أصبحت المناطق الآمنة أهدافاً متكررة.

إننا نكرر ما قلناه قبل بضعة أسابيع (انظر S/PV.9678): لا حماس ولا إسرائيل تهتم بالمدنيين. فعناصر حماس يختبئون بين المشردين داخلياً وبالتالي يعرضون حياة إخوانهم الفلسطينيين للخطر. بينما على الجانب الآخر، تُظهر إسرائيل تجاهلًا تامًا لمعاناة المدنيين في ملاحقة حماس. ولا يوجد تكافؤ أخلاقي بين حماس وإسرائيل. غير أن سلوك كلتا الجهتين ضد المدنيين مؤسف ويشكل جريمة.

ولئن كنا ما زلنا نكافح لمنع تفاقم الكارثة الإنسانية، فإننا بحاجة إلى تمهيد الطريق لاستعادة الأفق السياسي نحو حل الدولتين. ولا بد لنا من منع وقوع كوارث إنسانية مستقبلا. فهناك غزة ما بعد وقف إطلاق النار. لذا، أود أن أعرض بعض الأفكار بشأن ما يمكن أن تكون عليه خطوات المجلس في ذلك الصدد.

تشمل خطوتنا الأولى وقفا فوريا لإطلاق النار. ويجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة تنفيذا كاملا. فجميعها ملزمة وتتضمن مطالب واضحة للعمل، بما في ذلك إطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات على نطاق واسع. وسيضمن ذلك بداية نهاية المعاناة الإنسانية الهائلة. ونواصل تقديم الدعم الكامل، ونشيد بالوسطاء – مصر وقطر والولايات المتحدة – على جهودهم.

ويمكن أن تكون خطوتنا الثانية عملية سياسية متجددة تؤدي إلى حل الدولتين. وعلى الرغم من غياب العملية السياسية – أو ربما بسببها – يجب على المجلس أن يفكر في هيكلها. ولا يمكن أن يوفر طريقًا واضحًا للمضي قدمًا سوى نهج متماسك مدعوم بإرادة سياسية قوية. إن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة سيوفر منبراً متجددا لتبادل الآراء يؤدي إلى مخطط واضح لعملية السلام في الشرق الأوسط. وهذه الخطوة ليست في يد مجلس الأمن أو المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً فحسب. فالتمسك بالميثاق مسؤولية تقع على عاتق كل دولة عضو في الأمم المتحدة. وتلقي الحالة المروعة في غزة بظلالها على الحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث نتابع التوترات المتصاعدة، إلى جانب ارتفاع عدد القتلى وتصاعد هجمات المستوطنين والتوجه الدراماتيكي لسياسة الاستيطان. وفي ضوء الخطوات التي تتعارض مع حل الدولتين، علينا جميعًا أن نتخذ خطوات للدفاع عنه – جماعيا وفرادى.

وخطوتنا الثالثة هي إعادة البناء – أي إعادة إعمار غزة، أي إعادة البناء والنظام العام إلى غزة، أي دعم عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. ولكي يحدث ذلك، لا بد من سلطة فلسطينية قوية قادرة على تنفيذ عمليات الإصلاح الداخلي وقادرة على الوصول إلى إيراداتها الضريبية وحساباتها المصرفية. ونحتاج إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لدعم فترة الانتقال.

ويجب على المجلس أن يركز على مصلحة من يهمهم الأمر أكثر من غيرهم ويدفعون الثمن الأغلى: السكان على الأرض، المدنيين. ولا يوجد بديل قابل للتطبيق للعملية السياسية المتجددة ومنع دوامة العنف الإقليمية. ومن ذلك المنطلق، ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس على طول الخط الأزرق والالتزام بتنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذا كاملا. ويجب على الأطراف استخدام آليات الاتصال والتنسيق التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والاستفادة من المساعي الحميدة للجهات الدولية الفاعلة والالتزام بتهدئة الأوضاع التزاما كاملا.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس ديوان الأمين العام راتراي على إحاطته.

لقد مضى أكثر من تسعة أشهر منذ اندلاع النزاع المدمر في قطاع غزة في أعقاب الأعمال الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى. وتأسف اليابان بشدة للخسائر الفادحة في صفوف المدنيين والدمار الذي سببته الأعمال العدائية الجارية.

إننا نشعر بالجزع من أن الغارات الجوية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي يوم السبت على ما يسمى بالمنطقة الآمنة في المواصي قد

أسفرت عن مقتل 90 شخصا على الأقل حسبما أفادت التقارير، وأن مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة دُمِّر في اليوم التالي. وأود أن أكرر التأكيد على أن جميع مرافق الأمم المتحدة، بما في ذلك مباني الأونروا، يجب أن تكون محمية في جميع الأوقات. وهذان مجرد مثالين بارزين على العديد من الفظائع التي تحدث بانتظام في الميدان.

فيجب على جميع الأطراف الالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي، ولا سيما حماية المدنيين. ويجب على حماس أن تتوقف عن استخدام المدنيين دروعا بشرية. كما يساورنا قلق بالغ بشأن ما يقرب من مليوني فلسطيني مشرد داخلياً، حيث شرد العديد منهم عدة مرات، مع قلة أو انعدام إمكانية الحصول على الغذاء والمياه النظيفة والأدوية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وفي ذلك السياق، من المثير للقلق أن نرى أمر إخلاء آخر من قبل إسرائيل لخان يونس ومدينة غزة. وما من أماكن آمنة في غزة. إن القتلى والمشوهين والنازحين والمشردين والمقهورين بشر وليسوا مجرد أرقام. لكل منهم حياته وعائلته وأحلامه وكرامته.

وتحيط اليابان علماً بادعاء إسرائيل بأنها أحرزت بعض أوجه التقدم في الحد من الخسائر في صفوف المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتنوه بتعاون إسرائيل مع كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار سيغريد كاغ والوكالات الإنسانية الأخرى. ولكن يجب القيام بالمزيد من العمل. فالآليات الفعالة لتخفيف حدة النزاع، وإعادة فتح معبر رفح، والاستخدام الكامل لميناء أشدود وضمان وصول وسلامة العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، كلها أمور حيوية لتسريع وصول المساعدات الضرورية إلى غزة وفي جميع أرجائها.

والحقيقة هي أن انهيار النظام يجعل جميع عمليات الإغاثة صعبة للغاية أو شبه مستحيلة. وفي الشهر الماضي، اتخذ مجلس الأمن الشهر القرار 2735 (2024) الذي يؤيد الاقتراح المكون من ثلاث مراحل والذي سيمهد الطريق لإطلاق سراح الرهائن والتوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار.

وتؤيد اليابان بقوة الوساطة الحاسمة والدؤوبة التي تقوم بها الولايات المتحدة ومصر وقطر، وتشعر بالارتياح إزاء تجدد الجهود الدبلوماسية بغية التوصل إلى اتفاق. ونأمل مخلصين أن يغتنم الطرفان هذا الزخم الثمين ويتوصلا إلى اتفاق تشتد الحاجة إليه دون مزيد من التأخير.

وعلاوة على غزة، تدين اليابان القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، فضلاً عن تصاعد عنف المستوطنين المتطرفين. وندعو إسرائيل إلى التراجع عن قراراتها ومنع ازدياد العنف على الفور. وبالإضافة إلى ذلك، بينما تحيط اليابان علماً بالتحويلات الأخيرة لأجزاء من إيرادات المقاصة التي قامت بها إسرائيل مؤخراً إلى السلطة الفلسطينية، فإنها تحث إسرائيل على الإفراج عن جميع الإيرادات المحتجزة واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية.

وفي غضون ذلك، فإن تصعيد الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق يثير قلقا بالغا. وتدعو اليابان كلا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس الكامل ووقف الأعمال العدائية، وفقا للقرار 1701 (2006).

وفي الختام، فإن الحل القائم على وجود دولتين، تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، هو وحده الكفيل بتحقيق حل نهائي للنزاع الذي دام عقودًا من الزمن. ولا تزال اليابان ملتزمة بثبات بتحقيق هذا الهدف.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تثني موزامبيق على رئاسة الاتحاد الروسي لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بوصفها حدثا مميزا لرئاستها لمجلس الأمن. ونشعر بالامتنان للأمين العام على إحاطته التي قدمها لنا رئيس ديوانه، السيد كورتيناي راتراي، إلى المجلس بشأن هذا الموضوع.

إن التقارير الواردة عن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تزيد من مخاوفنا بشأن تفاقم الحالة المأساوية أصلاً في غزة والمنطقة. والهجمات المتكررة التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية على غزة،

والتي قُتل فيها المدنيون والعاملون في المجال الطبي والعاملون في المجال الإنساني والصحفيون، تستحق إدانة المجلس الشديدة.

ونعتقد بقوة أن الحرب يجب أن تنتهي الآن. فقد حان الوقت لإيقافها. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو الطرفين مجددا إلى التنفيذ الفعال للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2724 (2024) و 2735 (2024) دون مزيد من التأخير. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة، وإطلاق سراح جميع الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية لملايين الفلسطينيين المحتاجين.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير عن أوامر الإخلاء المستمرة للسكان في غزة. وهذا يتعارض بشكل خطير مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويساورنا القلق من أن الحالة في الميدان لا تتحسن على الرغم من الجهود المضاعفة التي يبذلها المجلس. ولا تزال الهجمات تتسبب في مقتل المدنيين والتهجير القسري وتفاقم الحالة الإنسانية للفلسطينيين.

وترحب موزامبيق بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة والدول العربية والمجتمع الدولي قاطبة في البحث عن حلول للنزاع الذي طال أمده في قطاع غزة وفلسطين.

وندعو إسرائيل إلى الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية في هذا الشأن.

ونعرب عن دعمنا الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي لا تزال ركيزة أساسية في مساعدة ملايين اللاجئين الفلسطينيين. وندعو جميع الجهات المانحة إلى تزويد الوكالة بالموارد المالية اللازمة والتي يمكن التنبؤ بها بغية القيام بمهامها والوفاء بولايتها.

ولا تزال موزامبيق ثابتة في موقفها المتمثل في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة، وهو حق راسخ في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي. ونؤكد مجدداً على الحاجة إلى تنفيذ حل الدولتين – حل قائم على وجود دولتين مستقلتين وذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وبوصفهما عضوين في الأمم المتحدة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس ديوان الأمين العام راتراي على تقديمه إحاطة الأمين العام.

يمر الشرق الأوسط بفترة غير مسبوقة. فإذ تحتدم الحرب في غزة، فإنها تؤدي إلى آثار مضاعفة على المنطقة بأسرها، مما يعرض المدنيين للخطر ويقوض أي آفاق للسلام. ولهذا السبب، وفي أعقاب الهجمات المروعة التي شنتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر، دعت مالطة بلا كلل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة. ونواصل إدانتنا القاطعة لهذه الهجمات الإرهابية الشنيعة وندعو إلى الإفراج العاجل وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين في غزة.

ومن الضروري أن تقبل وتنفذ حماس وإسرائيل مقترح وقف إطلاق النار الوارد في القرار 2735 (2024). ويبقى تنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة والتنفيذ الكامل والفوري والفعال لأوامر محكمة العدل الدولية أمراً أساسياً.

وعلى الرغم من هذه الالتزامات الواضحة، ما زلنا نشهد مزيدا من المعاناة في غزة وخارجها. ففي الأسبوع الماضي تحديدا، أمرت إسرائيل بالتهجير القسري لجميع الفلسطينيين من مدينة غزة. ويؤدي التهجير المتكرر للسكان إلى تفاقم الخطر الذي يواجهه الفلسطينيون أصلا. كما يجبرهم على العيش في مناطق أصغر، لا يمكن فيها ضمان سلامتهم، حتى في المناطق التي يُفترض أنها محددة باعتبارها مناطق إنسانية.

وتشعر مالطة بقلق بالغ إزاء أثر الحرب على النساء. والروايات المروعة الواردة من الميدان تبين بوضوح أن علينا بذل مزيد من الجهد لضمان كرامتهم وخصوصيتهم وسلامتهم.

ويعاني الأطفال أيضا بشكل غير متناسب. وقصف إسرائيل للمدارس والمستشفيات، التي يلجأ إليها أضعف الأشخاص لتلقي

العلاج، أمر لا يقبله العقل. وأدت الغارات على المنشآت التي تؤوي النازحين داخليا إلى مقتل أطفال. وذلك غير مقبول. فلا ينبغي أبدا أن يُعتبر الأطفال أضرارا جانبية مبررة. ويتعرض صغار الأطفال والنساء الحوامل لخطر إضافي شديد من الإصابة بالأمراض وسوء التغذية جراء انهيار نظام الرعاية الصحية واستمرار انعدام الأمن الغذائي وعدم توفر المياه النظيفة. وهذه الظروف تعرض الأطفال والمواليد الجدد والحوامل لخطر كبير ولا تتماشى مع أشكال الحماية الفريدة التي يكفلها لهم القانون الدولي.

إن جميع الأطراف ملزمة بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب ضمان المساءلة عن انتهاك هذه الالتزامات. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد ضرورة تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وعبره بشكل كبير. ويجب إعادة فتح المعابر البرية واستخدامها بالكامل. ولا يزال من الأولويات وضع نظام فعال لتفادي التضارب، يحظى بالاحترام.

وحري بنا ألا ننسى أبدا أن العاملين في المجال الإنساني يخاطرون بحياتهم يوميا ويجب حمايتهم في جميع الأوقات. ومن واجب المجلس ضمان تزويدهم بما يلزمهم من الأدوات والحماية للتخفيف على الأقل من المخاطر الشديدة التي يواجهونها.

ونشيد بجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تواصل تقديم الدعم مهما كلف الأمر. فالأونروا تؤدي دورا حيويا في الاستجابة الإنسانية في غزة والضفة الغربية وفي الاستقرار الإقليمي. ومن الأهمية بمكان تقديم الدعم المالي والسياسي للوكالة في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها مرافقها وولايتها.

وثمة أهمية قصوى لمنع امتداد التصعيد في الشرق الأوسط. وذلك أمر ضروري أمام تزايد المناوشات المقلقة بين إسرائيل وحزب الله عبر الخط الأزرق. ووقف التصعيد وضبط النفس والوساطة أمور أساسية.

ويجب أيضا وقف الإجراءات الانفرادية غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في الضفة الغربية، بما في ذلك الإعلان الأخير عن بناء مزيد من المستوطنات واستمرار سلب الممتلكات والعنف الذي يستهدف الفلسطينيين. فهذه الإجراءات تزيد من حدة التوترات وتهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وتزيد التوغلات العسكرية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، إلى جانب تصاعد عنف المستوطنين المتطرفين، من عرقلة التقدم نحو السلام.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تحظى السلطة الفلسطينية بالدعم الكامل من المجتمع الدولي في مسارها نحو استعادة الحيوية لتولي الحكم الفعلي على الضفة الغربية وغزة الموحدتين في ظل دولة فلسطينية مستقلة. كما أن لها دورا حاسما في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة.

لا تزال التحديات التي تعترض ضمان السلام للإسرائيليين والفلسطينيين قائمة ولكن يجب ألا ندع ذلك يقضي على كل أمل. ويشكل إعلان وقف لإطلاق النار في غزة الخطوة الأولى نحو تمهيد الطريق أمام أفق سياسي ذي مصداقية. وتؤكد مالطة من جديد أن ذلك يجب أن يتبعه إجراءات لا رجعة فيها من أجل التحقيق الشامل لحل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، مع تلبية التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، مع اعتبار القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر رئيس الديوان السيد كورتيناي راتراي، على الإحاطة التي قدمها هذا الصباح نيابة عن الأمين العام وأن أعرب مرة أخرى عن تأييد بلدي لعمله. وأرحب أيضا بحضور الوزراء والممثلين الرفيعي المستوى المشاركين في هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

مر الآن أكثر من تسعة أشهر على الأعمال الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومنذئذ، أصبح العنف والدمار مشهدا يوميا. ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة حرجة رغم الجهود

المبذولة. وقبل أيام قليلة، في نهاية الأسبوع الماضي، حدث المزيد من القصف داخل منطقة آمنة محددة في المواصي، مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا وإصابة العديد بجروح. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التناسب والتمييز، وبذل كل جهد ممكن لحماية السكان المدنيين.

وفي أوائل شهر حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار 2735 (2024) الذي أيد فيه اقتراح وقف إطلاق النار الذي لا يزال قيد التفاوض على الرغم من دعوة الطرفين إلى قبوله وتنفيذه دون تأخير ودون شروط. ولو كان قد تم التوصل إلى اتفاق الآن، لكانت الأعمال العدائية قد توقفت ولكان الرهائن قد أُطلق سراحهم ولكانت المساعدات الإنسانية قد وصلت بطريقة آمنة وبكميات كافية وفي الوقت المناسب ولما كنا لنتحسر على سقوط المزيد من الضحايا. وللأسف، لم يتسن حتى الآن التوصل إلى هذا الاتفاق ويجب أن أصر – في هذه الجلسة – على تكرار رسائل صارت مألوفة ولكنها ضرورية بنفس القدر.

ولذلك، أكرر إدانة إكوادور لأعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وأعمال العنف ضد المدنيين وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وأكرر أيضا، على أمل أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي أقول فيها ذلك، المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. كما أؤكد من جديد تأييدي للجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق وأشكر الولايات المتحدة وقطر ومصر على استعدادها ومثابرتها. وأحث الطرفين أيضا على إبداء استعدادهما ومرونتهما لوقف العنف أخيرا والبدء بالسير على طريق التعايش السلمي.

إن هذا الطريق إلى التعايش السلمي مهدد ليس بسبب الحرب في غزة فحسب، ولكن أيضا بسبب الأعمال والقرارات التي تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين، مثل إضفاء الشرعية على المستوطنات في الضفة الغربية أو عرقلة تمويل السلطة الفلسطينية وعملها. ولذلك، من الضروري أن نكرر مرة أخرى الدعوة إلى احترام القرار 2334 (2016) وجميع قرارات المجلس وتنفيذها بالكامل. وإذا اختار الطرفان زيادة تأجيج النزاع وتقويض مسارات الحل السلمي، بدلا من التحلي بضبط النفس وحسن النية، فلن يؤدي ذلك إلا إلى إدامة الريبة المتبادلة وزيادة انعدام الأمن.

أختتم كلمتي بتوجيه رسالة أخرى تكررت كثيرا ولكنها ضرورية بنفس القدر – رسالة تأييد لإيجاد حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، يكفل وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل على أساس حدود 1967 والقرارات ذات الصلة – وهي رسالة تأييد لمن يؤمنون بمستقبل يسوده السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): إن التطورات الأخيرة في الشرقين الأدنى والأوسط تذكرنا بالحاجة الملحة إلى وقف التصعيد الحالي. وكما قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، هناك حاجة ماسة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة يضمن حماية جميع المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وإطلاق سراح جميع الرهائن. ويجب تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في نهاية المطاف. وتكرر فرنسا الإعراب عن تضامنها مع الشعب الإسرائيلي في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتزامها بأمن إسرائيل.

وتعرب فرنسا عن سخطها بعد الغارات الإسرائيلية التي استهدفت مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومخيم المواصي للنازحين في 14 و 15 تموز/يوليه. لا نزال ندعو إسرائيل إلى بذل قصارى جهدها لحماية المدنيين أثناء تنفيذ العمليات العسكرية وإلى احترام القانون الدولي، ولا سيما مبدأي التناسب والتمييز.

ويجب إنهاء النشاط الاستيطاني الذي ينتهك القانون الدولي ودوامة العنف في الضفة الغربية. ويجب مساءلة المستوطنين الذين يعتدون على السكان الفلسطينيين. وتدين فرنسا القرارات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل بشأن النشاط الاستيطاني، ولا سيما الاعتراف بخمس مستوطنات جديدة وبناء أكثر من 5 000 وحدة سكنية إضافية.

وبات من الملح السعي إلى تحقيق تسوية سياسية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وقد عقدنا العزم على تأدية دورنا الكامل في الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

ويساور فرنسا بالغ القلق أيضا إزاء استمرار الاشتباكات على طول الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس من أجل تفادي اندلاع حرب إقليمية قد تكون عواقبها كارثية. وينبغي أن يكون المجلس قادراً على الدعوة بالإجماع إلى وقف التصعيد. وتشير فرنسا أيضاً إلى أن الاشتباكات تمثل تهديداً لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي يجب الحفاظ على قدرتها على العمل وتوفير الأمن. ونؤكد مجدداً التزامنا بأمن لبنان وإسرائيل والمنطقة وسيادة لبنان والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وسنواصل جهودنا لتعزيز الحل الدبلوماسي.

وفي اليمن، يجب على الحوثيين إنهاء هجماتهم في البحر الأحمر التي تعد انتهاكاً للقانون الدولي والانخراط بحسن نية في عملية السلام تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن. ونحث إيران، التي تمول الحوثيين وتسلحهم، على وقف أعمالها المزعزعة للاستقرار. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يحتجزهم الحوثيون.

أما في سورية، فلا شيء غير الحل السياسي على أساس القرار 2254 (2015) سيكون قادراً على إحلال السلام في ظل تصاعد التوتر في جميع أنحاء سورية وعودة ظهور تنظيم داعش وتنامي الاتجار بالكبتاغون وتدهور الحالة الإنسانية. وعلى خلفية التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، تنخرط فرنسا في عملية تهدئة سريعة إلى جانب شركائنا الإقليميين والدوليين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للقائم بأعمال وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد باقري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب.

ما فتئ نظام الاحتلال الإسرائيلي يرتكب جرائم دولية واسعة النطاق في غزة على مدى 285 يوماً المنصرمة. ويواصل النظام ذبح الأبرياء، ومعظمهم من النساء والأطفال، من خلال حملة من الأعمال الوحشية والإرهابية. ويُقتل أو يصاب في تلك الحملة المميتة حوالي 20 شخصاً كل ساعة. ودمر النظام الإسرائيلي أكثر من 80 في المائة من المناطق السكنية وجميع البنى التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمساجد والكنائس والمراكز التعليمية والمواقع التاريخية في غزة. واستخدم النظام بوحشية التجويع سلاحاً من أسلحة الحرب بإغلاق طرق إيصال المساعدات. ولا يجسد قصف مخيمات اللاجئين في رفح والهجمات على النازحين في خان يونس سوى مثالين على تلك الجرائم اللاإنسانية الأخيرة.

ويواصل نظام الاحتلال الصهيوني جرائمه الوحشية ضد فلسطين مع الإفلات التام من العقاب على الرغم من الإدانة العالمية للإبادة الجماعية ولجرائم الحرب التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في غزة، ودعوة المجتمع الدولي الموحدة وبالإجماع إلى الوقف الفوري للإبادة الجماعية والمجزرة التي تُرتكب ضد أهالي غزة وإلى الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية، على النحو المبين في أربعة قرارات لمجلس الأمن والعديد من البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية وثلاثة تدابير تحفظية صادرة عن محكمة العدل الدولية والاحتجاجات الواسعة النطاق.

لقد ظل قادة النظام الداعون إلى الحرب يتوهمون في الآونة الأخيرة أن توسيع نطاق الحرب لتشمل لبنان يمكن أن ينقذهم من مأزق غزة. وهذا سوء تقدير سخيف وخطير ويؤدي إلى تفاقم حالة الفوضى القائمة بالفعل في تلك المنطقة الحساسة والتي يمكن أن تخرج عن السيطرة. وأود أن أصدر في هذه القاعة تحذيراً شديد اللهجة من أي مغامرة للنظام المارق ومن عواقبها. ولا شك في أن أي عدوان يشنه النظام الصهيوني على لبنان، الدولة المستقلة العضو في الأمم المتحدة، سيواجَه برد حاسم من المجتمع الدولي ودول المنطقة وجماعات المقاومة على نحو مخيب لآماله. ومن الواضح أن مسؤولية الولايات المتحدة، بوصفها الحليف الاستراتيجي والداعم الرئيسي للنظام في المنطقة، لا يمكن إنكارها في حال شن النظام أي عدوان محتمل على لبنان.

إن دعم بلدان المنطقة مؤخراً للمقاومة الفلسطينية نابع من الجرائم اللاإنسانية المستمرة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في غزة منذ عام 1948. وأثبتت الهجمات المكثفة التي يشنها النظام الإسرائيلي على غزة والضفة الغربية منذ أكثر من تسعة أشهر أن تدمير المقاومة الفلسطينية وحماس، بوصفها حركة تحرر تأسست لمقاومة الاحتلال والعدوان، مجرد وهم. وأثبت أيضاً دعم جميع دول المنطقة ودعاة الحرية في العالم لمقاومة الشعب الفلسطيني الجديرة بالثناء أن هذه الأمة ليست وحدها على الإطلاق في إعمال حقها الأصيل.

إن إسرائيل ليست دولة شرعية. إنها مجرد نظام احتلال ولا يضفي مرور الوقت الشرعية عليها ولن يضفيها لأن احتلال أرض أو إقليم ما، وفقاً لمبادئ القانون الدولي المعروفة، هو احتلال مؤقت حتى لو استمر لعقود.

إن السبيل الوحيد لاستعادة السلام هو وضع حد فوري وكامل ودائم للاحتلال والعدوان والجرائم التي يرتكبها النظام. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تحقيق هذا الهدف، كما أن تقاعس المجلس وعدم قدرته على ذلك على مدى 80 عاماً تقريباً حتى الآن يشجع للأسف النظام الإسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد شعب فلسطين المظلوم.

ونوجه نداء قوياً لتصحيح تلك الإخفاقات التاريخية وقيام المجلس بواجبه القانوني والسياسي والإنساني وخاصة من خلال أعضائه الدائمين. وفي هذا السياق، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية أكبر. فهذا البلد، باستخدامه حق النقض 50 مرة تقريباً ودعمه المكثف للنظام الإسرائيلي، لم يكن له دور في هذا الفشل الكبير للمجلس فحسب، بل هو أيضاً شريك أساسي في ما يرتكبه ذلك النظام سيء السمعة والمجرم من جرائم وعدوان من خلال دعمه المالي والعسكري والاستخباراتي الشامل. لذلك فإن ادعاءات الولايات المتحدة بأنها تعمل على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وجهود الوساطة التي تبذلها للتوصل إلى وقف إطلاق النار لا تخلو من نفاق.

وتكرر جمهورية إيران الإسلامية دعوتها إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء حاسماً. ونحثّ المجلس على اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لمسؤولياته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك اتخاذ قرار شامل وملزم قانوناً بموجب الفصل السابع من الميثاق لإجبار النظام الإسرائيلي على الوقف الفوري وغير المشروط للإبادة الجماعية والعدوان على غزة وتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار في غزة وفتح المعابر الحدودية لإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وبلا عوائق.

كما يجب على مجلس الأمن إجبار النظام الإسرائيلي على سحب قواته العسكرية والأمنية من غزة فورا وبشكل الكامل ومن دون شروط، ورفع الحصار عن غزة، ووقف التهجير القسري للسكان، ووضع حد للأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وتقديم تعويضات كاملة وفورية عن جميع الأضرار التي لحقت، في جملة أمور، بالسكان والبنية التحتية والمناطق السكنية في غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية لتسهيل التعجيل بإعادة إعمار غزة.

كما يجب على النظام الانسحاب من كامل الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة والامتناع عن شن أي هجمات عسكرية على لبنان أو على بلدان أخرى في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة ضمان محاكمة ومعاقبة جميع قادة الجرائم الإسرائيلية في غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى ومرتكبيها وداعميها.

لطالما كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عنصراً إيجابياً في التطورات الإقليمية، وفي تحقيق السلام والأمن المستدامين، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. وفي المقابل، مثّل النظام الإسرائيلي السبب الأساسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة، وكانت ممارساته الضارة مصدر تهديد جسيم للأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. يقوم طابع النظام الإسرائيلي المحتل وجوهره على العدوان والاحتلال والإرهاب والإبادة الجماعية. ودأب النظام ورئيس وزرائه سيئ الصيت، الذي طلبت المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف بحقه بتهمة ارتكاب جرائم حرب، على محاولة إلقاء اللوم على الآخرين عبر شن حملة من الأكاذيب والمعلومات المغلوطة. ويجب على مجلس الأمن محاسبة النظام الإسرائيلي المارق والمتمرد ووضع حد لجذور الحرب والإبادة الجماعية في غزة وانعدام الأمن في المنطقة.

وفي الختام، أؤكد من جديد على الحق غير القابل للتصرف لدول المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني، في الدفاع عن نفسه ضد الاحتلال والعدوان ومقاومتهما. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن حلا شاملا وعادلا ودائما للقضية الفلسطينية لن يكون ممكنا إلا من خلال إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره من خلال إجراء استفتاء بين جميع سكان فلسطين الأصليين وإقامة دولة فلسطين مستقلة وموحدة. هذا هو السبيل العملي الوحيد لإرساء سلام وأمن دائمين في منطقة غرب آسيا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البحرين.

السيد الزياني (البحرين): يطيب لي بداية أن أتقدم بخالص التقدير لتخصيص هذه الجلسة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية شاكرا دعوتي لمخاطبة مجلسكم الموقّر، كممثل لبلدي مملكة البحرين التي تترأس الدورة الحالية لجامعة الدول العربية.

لقد عانت منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الماضية من حروب مدمرة وصراعات ونزاعات مريرة تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والأعيان والبنى التحتية. وخلفت المآسي الإنسانية المؤلمة وانتهكت القوانين والمواثيق الدولية، وأصبحت تشكل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار الإقليميين وتندر بمخاطر جسيمة على الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حلول مستدامة لكافة الصراعات والنزاعات التي طال أمدها في المنطقة، والعمل على إرساء السلام العادل والدائم الذي يصون حقوق جميع الشعوب في الحياة والحرية والكرامة والعيش المشترك في فضاء التسامح والتعايش الإنساني.

وبالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها المجتمع الدولي لإحلال السلام في الشرق الأوسط، ومنها القرارات الصادرة عن المجلس والجمعية العامة ومؤتمر مدريد للسلام واتفاقيات أوسلو وقمة كامب ديفيد ومبادرة السلام العربية، إلا أن تلك الجهود مع الأسف الشديد لم تحقق السلام والاستقرار في المنطقة. وما زالت شعوبها تعاني كثيرا من سفك الدماء واللجوء والتهجير والحرمان من مقومات الحياة. والأمل في مستقبل أفضل أصبح يتلاشى.

إن المأساة المؤلمة التي يعيشها المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة على مدى الأشهر التسعة الماضية هائلة ولا تحتمل، ليس فقط بسبب الأرواح التي أزهقت، بل وأيضا نتيجة حرمانهم من الغذاء والماء والدواء والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية. إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وصمة أخلاقية على العالم أجمع. ولا بد أن ينتهي، وينبغي أن يتم ذلك بطريقة توفر المساعدة الفورية للمدنيين في غزة، وضمان إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وتؤدي إلى السلام والأمن الدائمين في المنطقة. ففي ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، تقف منطقة الشرق الأوسط بأكملها اليوم عند مفترق طرق، يؤدي أحدهما إلى تعميق الصراع واتساع رقعته في مختلف أنحاء المنطقة، وهو مسار يجر بعض الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول إلى صراع مفتوح ومتعدد الأوجه، ولن يجلب سوى المزيد من الدمار والبؤس والإهدار للإمكانات. أما المسار الآخر فهو الذي يدعو إلى أن يفضي الحل المنشود ليس فقط إلى وقف فوري لإطلاق النار والسماح بالمساعدات الإنسانية وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، بل ينبغي أن يكون حلا شاملا ومستداما يأخذ في الاعتبار أمورا جوهرية أخرى مثل إعادة الإعمار والحكم الإداري والترتيبات الأمنية بعد وقف طلاق النار في سياق الجهود الرامية للتوصل إلى حل شامل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يؤدي بطبيعة الحال إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار لجميع دول وشعوب الشرق الأوسط.

لقد أعلنت القمة العربية الثالثة والثلاثون التي عقدت في مملكة البحرين في أيار/مايو الماضي برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه، الموقف العربي الثابت من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الدول العربية قد تبنت جماعيا المسار الثاني؛ مسار السلام العادل الدائم كخيار استراتيجي لا بديل عنه إن أردنا الانتصار لإرادتنا الإنسانية في معركة السلام.

وبصفتها الرئيس الحالي للدورة الثالثة والثلاثين لجامعة الدول العربية، تشارك مملكة البحرين في جلسة المجلس اليوم لتأكيد تضامن الدول العربية التام والتزامها الثابت بالسلام. فقد أكد إعلان البحرين الصادر عن القمة الموقف العربي الموحد الذي يدعو إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية واتخاذ خطوات لا رجعة فيها لتنفيذ حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة.

لقد مثلت قمة البحرين رسالة سلام وتضامن للعالم أجمع. فقد تبنت القمة عددا من المبادرات المهمة، أبرزها الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. وقد أعربت مملكة البحرين عن استعدادها لاستضافة هذا المؤتمر، إلى جانب دعم الاعتراف الكامل بدولة فلسطين وقبول عضويتها في الأمم المتحدة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات في المنطقة، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتطوير التعاون العربي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي

إن العملية السلمية، التي تشمل الأطراف المباشرة فقط أو مع عدد محدود من الدول، لا يمكن أن تحقق المشاركة الإقليمية الأوسع التي أصبحت ضرورة أساسية لتوفير بيئة مستقرة ومستدامة في الشرق الأوسط تحقق السلام والأمن والازدهار والفرص لجميع دولها وشعوبها.

في هذا السياق ومن هذا المنبر الدولي، أود الإشادة بما أعلنه صاحب الجلالة الملك تشارلز الثالث، ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية رئيس الكومنولث، لدى افتتاحه دور انعقاد البرلمان البريطاني صباح اليوم من أن الحكومة البريطانية ستعمل على القيام بدورها لضمان السلام والأمن على المدى الطويل في الشرق الأوسط والتزامها بحل الدولتين، مع وجود إسرائيل في حدود آمنة إلى جانب دولة فلسطينية ذات سيادة.

إننا على قناعة بأن المجتمع الدولي اليوم أمام فرصة تاريخية حقيقية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والوفاء بمسؤولياته والتزاماته لتحقيق النجاح في منطقتنا، مثلما جرى في صراعات أخرى مشابهة في العالم. ومن خلال العمل مع مجلس الأمن والجمعية العامة والدول الأعضاء بشكل فردي، أعتقد أننا قادرون على تشكيل تحالف دولي من الدول الراغبة في تحقيق السلام الحقيقي والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط. ويمكننا في هذا الظرف التاريخي الصعب أن نوحد الجهود ليس فقط للتغلب على التحدي الفوري وإنهاء العنف والمعاناة المروعة في قطاع غزة، بل وأيضا لرسم معالم المستقبل الذي يستحقه الشرق الأوسط وشعوبه.

لذا، وفي إطار التأكيد على الحاجة الملحة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة وتقديم المساعدات الإنسانية الكاملة للسكان المدنيين وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين وفي إطار التأكيد على الالتزام العربي المشترك بالسلام كخيار استراتيجي قائم على حل الدولتين، اسمحوا لي أن أحث المجلس والمجتمع الدولي بأكمله على العمل الجاد والفاعل مع الدول العربية لإنهاء هذا الصراع الطويل وتوفير مستقبل أفضل لمنطقة الشرق الأوسط وكافة شعوبها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والمغتربين في لبنان.

السيد بوحبيب (لبنان): نلتقي اليوم مجددا في مجلس الأمن للتباحث بشأن الوضع المتفجر منذ أكثر من تسعة أشهر في الشرق الأوسط بدعوة مشكورة من الاتحاد الروسي. فلقد اتسعت رقعة الصراع وتدهورت الأحوال وكبرت كرة النار بعد أن عجز المجتمع الدولي حتى تاريخه عن تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والهادفة إلى وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى والرهائن وإدخال المساعدات والأدوية والأغذية الضرورية للحياة إلى قطاع غزة.

لقد وصل إلى المسؤولين اللبنانيين خلال الأشهر الماضية عدة تحذيرات من خطر توسع الحرب إلى لبنان. كما سمعنا عشرات التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين الإسرائيليين التي تهدد بحرق لبنان وتدميره وإعادته إلى العصر الحجري. ومن على هذا المنبر، نجدد تحذيرنا من سوء التقدير واللعب على حافة الهاوية وجر المنطقة

كلها إلى انفجار كبير. ومن على هذا المنبر أيضا، نكرر مجددا رفضنا للحرب وسعينا الدؤوب، من خلال اتصالاتنا ولقاءاتنا، لتجنب الوقوع في شباك التهور الإسرائيلي الساعي إلى استمرار الحرب وتوسيع نطاقها الجغرافي. إن هذه الحرب، إن وقعت، ستزلزل الشرق الأوسط برمته وستكون عابرة للجغرافيا وستؤدي إلى أزمة نزوح جديدة لن تسلم أوروبا منها – ليس فقط من لبنان وإسرائيل، بل أيضا من الدول المجاورة، هربا من الصواريخ والمسيرات والطيران الحربي. كما لن ينتج عنها سوى الدمار والخراب والبؤس للمنطقة كلها وانعدام فرص الحياة الكريمة لأهلها وسكانها، مما يعني مزيدا من الهجرة والتشرد.

ولذلك فإن لبنان، الدولة الصغيرة جغرافيا الكبيرة بانتشارها العالمي وثقافتها وتاريخها، يتمسك أكثر فأكثر بالشرعية الدولية ويحتمي بقراراتها. فبالنسبة لنا، ستبقى الأمم المتحدة خط الدفاع الذي نحتمي به والملاذ الأخير من لا منطق الاحتلال والبطش والعنف. فنحن اليوم بأمس الحاجة لدور منظمة الأمم المتحدة كملجأ للدول الصغيرة المحبة للسلام، ومنها وطني للبنان.

لقد طرحنا في جلسة مجلس الأمن التي انعقدت في 23 كانون الثاني/يناير حول الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.9534) إطارا متكاملا لإرساء هدوء مستدام على حدود لبنان الجنوبية. ونكرر اليوم دعوتنا لوقف إطلاق النار للمضي قدما باتجاه التطبيق الكامل وغير المنقوص للقرار 1701 (2006) الذي أثبت قدرته على إرساء استقرار نسبي في الجنوب اللبناني منذ نهاية حرب تموز/يوليه 2006 ولغاية 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إن أقصر الطرق لعودة عشرات الآلاف النازحين من كلا الطرفين إلى أماكن سكنهم ليست من خلال التهديد بشن حرب أو إشعال جبهة أخرى، بل من خلال التطبيق الشامل والكامل للقرار 1701 (2006) ضمن سلة متكاملة بضمانات دولية واضحة ومعلنة لتعزيز فرص الأمن والهدوء المستدام، وذلك وفقا لما يلي.

أولا، تسهيل العودة السريعة والآمنة للنازحين من المناطق الحدودية التي نزحوا منها بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وعودة الحياة الطبيعية في كافة القرى والبلدات الحدودية.

ثانيا، وقف نهائي للخروقات الإسرائيلية البرية والبحرية والجوية لسيادة لبنان وحدوده المعترف بها دوليا. وقد تخطت 000 35 خرق منذ عام 2006 وحتى تاريخه.

ثالثا، الكف عن القيام بهجمات سيبرانية تهدد أمن وسلامة الشبكات والأجهزة والتطبيقات والبيانات الإلكترونية في المنشآت والمرافق الحيوية اللبنانية، لا سيما مطار رفيق الحريري الدولي، مما يهدد السلامة العامة ويؤثر سلبا على عملها وحركاتها.

رابعا، دعم الأمم المتحدة والدول الصديقة الحكومة اللبنانية لتعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني وتوفير ما يحتاج له من عتاد ومساعدته لزيادة عدده بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا تكون هناك سلطة غير سلطة حكومة لبنان، وفقا لما نص عليه القرار 1701 (2006).

خامسا، إظهار حدود لبنان المعترف بها دوليا والمُرسمة بين لبنان وفلسطين عام 1923، والمؤكد عليها في اتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية الموقعة في جزيرة رودس اليونانية عام 1949 بإشراف ورعاية الأمم المتحدة. يتم ذلك من خلال استكمال عملية الاتفاق على النقاط الـ 13 الحدودية المتنازع عليها. بموجب ذلك، تنسحب إسرائيل من كل المناطق اللبنانية التي لا تزال تحتلها إلى الحدود المعترف بها دوليا.

سادسا، التمسك بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، العاملة في جنوب لبنان، حيث ساهمت منذ تأسيسها بإرساء الهدوء والاستقرار في تلك المنطقة. كما نشدد على أهمية دورها البناء في حفظ السلام والأمن خلال عقود من عملها بالرغم من تضحياتها الكبيرة وما تواجهه من تحديات، لا سيما خلال الأشهر الأخيرة. بناء عليه، تقدمنا الشهر الماضي بطلب تجديد وتمديد ولايتها دون إجراء تعديلات عليها. كما نتطلع للعمل والتعاون مع كافة أعضاء مجلس الأمن لتحقيق ذلك نظرا لأهمية ومحورية دورها.

لقد طلبنا، ونطالب مجددا، بوقف الحرب في غزة ووقف التصعيد في جنوب لبنان. فما زالت إسرائيل حتى تاريخه ترفض وقف إطلاق

النار على حدود لبنان الجنوبية وتسعى لإبقاء الجبهة مشتعلة كما تسعى لتوسيع نطاق اعتداءاتها وحرق الآلاف من أشجار الزيتون المعمرة وتلويث الأراضي الزراعية بالفسفور الأبيض كي تصبح غير صالحة للزراعة لسنوات طويلة، مما يحرم المزارعين في جنوب لبنان من مصدر رزقهم الأساسي وربما الوحيد، كل ذلك يغذي الأحقاد والتطرف والعنف وثقافة إلغاء الآخر في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى تهدئة النفوس وخفض التصعيد والاستقرار كله.

إن الجبهة الملتهبة على حدود لبنان الجنوبية مشتعلة بسبب الوضع والحرب الدائرة في غزة. ستبقى فلسطين مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط وبالرغم مما نعيشه اليوم من مأساة في غزة، فلنتعاون جميعا كي يشكل ذلك فرصة تاريخية لهندسة مستقبل أفضل للأجيال القادمة في كل بلدان المنطقة. فلقد مضى 76 عاما على قرار الأمم المتحدة إنشاء دولتين في فلسطين التاريخية، واحدة منها فقط تحققت. فالسلام لن يأتي إلى منطقتنا قبل قيام الدولة الفلسطينية الموعودة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرارين 242 (1967) و 338 (1973) ومبادرة السلام العربية الصادرة عن القمة العربية التي انعقدت في بيروت عام 2002، القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام، أي حل الدولتين. فالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الحياة الحرة الكريمة على أراضيه مفتاح السلام أو بوابة الأمن والازدهار لكل بلدان الشرق الأوسط.

إن الكيل بمكيالين واعتماد المعايير المزدوجة في تطبيق القوانين والقرارات الدولية، لا سيما الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية المتخصصة، يشكل تحديا وجوديا لنظامنا العالمي وأسسه ومرتكزاته. ففي المناطق الفلسطينية المحتلة، أي القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، نرى بكل أسف الاستسهال والخفة في إنفاذ الإرادة الدولية والتعاطي مع قرارات الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك الخروقات الفاضحة للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

فالحق في العيش بكرامة وحرية والحق في الطبابة والتعليم والمسكن والغذاء للفلسطينيين من بديهيات الحياة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. فبأي حق يُترك شعبه بكامله لقدره ولمزاجية المحتل كي يموت جوعا وعطشا ومرضا؟ فمئات الآلاف الأبرياء الفلسطينيين هم أطفال ونساء وشيوخ لا ذنب لهم سوى إنهم وُلدوا وعاشوا ويموتون كل يوم تحت الاحتلال.

ختاما، نحن ملتزمون بالتفاؤل والأمل وضمان التعايش بكرامة وحرية والسعي الدائم نحو تحقيق الاستقرار وتحقيق السلام والأمان مهما طالت الفترة. لسنا طلاب إلغاء وقتل وتهجير. فنحن في لبنان دفعنا أغلى الأثمان نتيجة الحروب التي عانينا ويلاتها وذقنا مرارتها ودافعنا بالغالي والنفيس عن حقوق فلسطين وشعبها التي ناصرناها، وما زلنا، ليومنا هذا بما يفوق أحيانا طاقتنا على الاحتمال. جئنا اليوم ندعو المجلس إلى إعطاء السلام فرصة بعد عقود من الاحتلال والصراع. ألا يكفينا 76 عاما من جولات الحروب والقتل والمآسي؟ هل سنتعلم من الماضي الأليم وما عانيانه بأنه حان الوقت لإعطاء السلام فرصة؟ فلنبدأ رحلة الألف ميل من خلال تطبيق القرارات الأربعة الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة حول الحرب في غزة، وآخرها القرار 2735 (2024)، من أجل وقف آلة العنف والدمار والعودة إلى مسار السلام والحل العادل والنهائي للقضية الفلسطينية. ألم يحن الوقت بعد لاختصار العذابات والمآسي لنبني مستقبلا أفضل لشعوب منطقتنا جميعا؟

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الباعور (ليبيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة لرئاستكم المجلس هذا الشهر وأيضا لدعوتكم لنا للمشاركة في أعمال هذه الجلسة.

بالرغم من النداءات المتكررة والاجتماعات المتتالية من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة، فإن العالم يشهد كل يوم مزيدا من المجازر الجديدة من قبل دولة الاحتلال في المناطق المأهولة بالسكان، راح ضحيتها العديد من الشيوخ والأطفال والنساء بحجة استهداف مواقع حركة حماس وقادتها وفصائل المقاومة التابعة لها.

حيث أشارت التقارير إلى أن المجزرة التي شهدتها منطقة المواصي، والتي سبق وأن حددت كمنطقة إنسانية لإيواء النازحين، خلفت وفقاً لمنظمة الصحة العالمية مئات القتلى والجرحى والعديد من المفقودين. اليوم، مرّ على العدوان الصهيوني أكثر من 9 أشهر، ومن المخجل أن قرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية ومطالبات المجتمع الدولي ما زالت حبراً على ورق، ولم تردع الكيان الصهيوني عن وقف جرائمه وما زال مستمراً في غيّه ويزيد من وحشيته كل يوم، حتى أصبحت المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني خبراً معتاداً في نشرات الأخبار ووقف المجتمع الدولي أمامها متفرجاً، مكتفياً ببيانات إدانة لا تغير في الواقع شيئاً.

من المعروف أن جرائم الإبادة والتطهير العرقي التي تقوم بها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وممارساته الوحشية الممنهجة تجاوزت كل الحدود والأعراف الدولية، بل تعدّت حتى منطق الغاب، وانتهكت بشكل واضح وصريح كل المواثيق والقوانين الدولية. إن بلدي يرفض بشدة ما يتعرض له إخوتنا في فلسطين من قتل وتدمير وتهجير، كما يرفض ازدواجية المعايير التي يمارسها البعض عند التعامل مع القضية الفلسطينية وغضّهم الطرف على الجرائم البشعة في حق الفلسطينيين، بل ذهبت حد تقديم المبررات لها، وساهمت وشجعت على ارتكابها بتزويد دولة الاحتلال بالأسلحة للفتك بالمدنيين العزل. إن القيم الإنسانية والقوانين الدولية لا تتجزأ، ولا تُفصّل حسب الحاجة لتلبي مصلحة الأقوياء وتسحق حق الضعفاء والمغلوب على أمرهم.

بالرغم من قرار مجلس الأمن الداعي لوقف فوري لإطلاق النار لإنقاذ أرواح الأبرياء، وامتثال كافة الأطراف والتزامها بالقانون الدولي، إلا أن غياب الإرادة السياسية يجعل من المستحيل وقف نزف هذه الدماء. وفي ذات الوقت، نرفض ونحذر من توسيع نطاق الحرب إلى داخل الأراضي اللبنانية، وندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة المحرمة دولياً.

إن بلدي انضم إلى جنوب إفريقيا وعدد من الدول في الدعوى القضائية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية لإنصاف الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقه في العيش بسلام على أرضه. ونطالب مجلس الأمن مجدداً بالالتزام بتنفيذ قراراته والقرارات ذات الصلة لوقف إطلاق النار وتقديم المساعدات العاجلة دون قيد أو شرط، وحل القضية وفقاً للمبادرات الصادرة عن الجامعة العربية، والمبادرة الأمريكية الأخيرة التي تؤكد على الحل السلمي الدائم من خلال حل الدولتين.

في الختام، لا شك في أن الشعب الفلسطيني من حقه أن يقرر مصيره أسوة بالشعوب الأخرى، وله كامل الحق في الدفاع عن نفسه. إن قضيته عادلة، وقد أثبتت سنوات الصراع ومحاولات التسوية بموجب القرارات والمرجعيات الدولية أن الحل لا يتم إلا بمعالجة جذور القضية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ومن هنا نجدد ونؤكد على حق دولة فلسطين في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة باعتبار ذلك خطوة نحو الحل العادل والشامل والمساواة بين دول وشعوب العالم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الكويت.

السيد اليحيا (الكويت): يطيب لي بداية أن أجدد تقديري لجمهورية روسيا الاتحادية على جهودها الحثيثة لقيادة المجلس في هذا الظرف الدقيق، ولتنظيمها هذه الجلسة الهامة لمناقشة التطورات الجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أتقدم بجزيل الشكر لسعادة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته القيمة، مقدرين دوره وجهوده البنّاءة في هذا الشأن.

تنعقد جلستنا اليوم ونحن نشهد بكل أسى استمرار العمليات العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأشقاء الفلسطينيين، ودخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شهره العاشر، مخلفاً وراءه مشهداً قاتماً من الدمار. فعلى المستوى البشري، وصلت حصيلة القتلى ما يقارب 000 40 شخص، وأصيب أكثر من 000 88، جلهم من الأطفال والنساء، ويبقى عدد غير معلوم من الضحايا تحت الركام.

وعلاوة على الخسائر البشرية المروعة، شهد قطاع غزة مستوى من الدمار لم يسبق له مثيل، حيث أسفرت توغلات سلطة الاحتلال وقصفها الذي يفتك في كل بقعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عن تحول المنازل إلى أنقاض، والمدارس إلى ساحات للمعارك، والمستشفيات إلى مشاهد من الألم والعجز. وبالرغم من تكرار النداءات العالمية لوقف هذا العدوان السافر، تظل سلطة الاحتلال متجاهلة كل الأصوات الداعية لوقف إطلاق النار، ومستمرة بحصد الأرواح دون تفرقة أو تمييز، حتى بات جلياً أن ما تقوم به ليس مجرد عمليات ذات أهداف عسكرية، بل هو تدمير ممنهج لترويع وتشريد الفلسطينيين وتصفية وجودهم وإنهاء قضيتهم، وهو عمل غاشم يستنزف كل معاني الإنسانية.

إن استمرار العدوان الإسرائيلي، وبتجاهل مطلق لكافة القوانين والمواثيق الدولية، لا سيما القانون الدولي الإنساني، يهدف لوضع الشعب الفلسطيني المحاصر أمام واقع مأساوي: إما الرضوخ لهذا البطش والتنازل عن أرضه وعن حقوقه الوطنية المشروعة، وإلا الإبادة الجماعية والتصفية العرقية، وصولاً للتصفية النهائية للمشروع الوطني الفلسطيني، بما يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

وإذ تجدد دولة الكويت إدانتها الشديدة لتلك الجرائم والاعتداءات، فإننا نؤكد على دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني على أرضه، ومطالبتنا المستمرة للمجتمع الدولي باتخاذ كافة التدابير الرامية لوقف العدوان الذي راح ضحيته عشرات آلاف الأرواح البريئة، ووقف تهجير السكان الذي يرقى إلى جريمة التصفية العرقية، إلى جانب السماح بإغاثة أهل غزة دون قيد أو شرط. كما لا يفوتنا في هذا الصدد أن نؤكد على أهمية دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على ضوء الدور المحوري الذي تضطلع به بتقديم الدعم للشعب الفلسطيني في أحلك الظروف وأكثرها قسوة.

إن دولة الكويت قد حذّرت مراراً من تبعات تعاطي المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية وفق المعايير المزدوجة، وتخلفه عن إيجاد حل عادل وشامل ونهائي لهذه القضية، وضرورة ردع سلطة الاحتلال عن ممارساتها الإجرامية وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي واتخاذها لإجراءات وقرارات أحادية تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأراضي المحتلة، وسط عجز مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته وتنصل المجتمع الدولي من قراراته، فكل ذلك وأكثر خلق حالة من الإحباط وفقدان الأمل في ضمير أجيال متعاقبة من الشعب الفلسطيني لا تريد سوى حقها بعيش حياة كريمة وآمنة في وطنها كبقية شعوب العالم.

ختاماً، تؤكد دولة الكويت على موقفها المبدئي والراسخ في التضامن والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في سعيه لنيل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، متمسكين بخيار السلام العادل والشامل وفقاً للمرجعيات والقرارات الدولية ذات الصلة، داعمين لكافة الجهود والمبادرات الدولية الرامية نحو تحقيق الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية، بما يفضي إلى تمتع المنطقة وشعوبها بالأمن والاستقرار والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد جاليتشاندرا (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة.

لقد مرت 10 أشهر منذ اندلاع النزاع في غزة. ويساور تايلند بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة. وشهدنا خلال هذه الأشهر انتشار الجوع والمجاعة على نطاق واسع وانهيار نظامي الرعاية الصحية والتعليم ومقتل أكثر من 000 34 مدني بريء. وأدى استمرار الأعمال العدائية على نحو مكثف إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المتردية أصلاً في غزة. كما أن التكلفة البشرية باهظة. وندعو مجدداً إلى الوقف الفوري والكامل والتام لإطلاق النار.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء تزايد خطر اتساع رقعة النزاع على الصعيد الإقليمي. لذا لا بد من أن يتحرك مجلس الأمن على وجه الاستعجال لمنع حدوث ذلك. وفي هذا الصدد، كان اتخاذ القرار 2735 (2024) في حزيران/يونيه من هذا العام خطوة كبيرة إلى

الأمام. ونناشد جميع الأطراف تنفيذ هذا القرار وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

ونحث أيضاً الجهات كافة على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. يستلزم ذلك ضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية ووصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحرية تنقلهم وتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية الأساسية التي تشتد الحاجة إليها بلا عوائق.

ويجب أن تكون حماية المدنيين أولوية في جميع الأوقات. ونعارض جميع أشكال العنف والاعتداءات ضد المدنيين، بغض النظر عن جنسياتهم. وندعو أيضاً إلى حماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها والمستشفيات والمباني العامة. ونكرر مناشدتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين، بمن فيهم المواطنون التايلنديون، وكذلك توفير العلاج والرعاية المناسبين لهم ريثما يُفرج عنهم.

ونؤكد على ضرورة ضمان عدم انقطاع المساعدات الإنسانية لغزة. ونود أن نشيد بالسيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، وفريقها على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة من أجل تيسير عمل جميع الشركاء في المجال الإنساني في الميدان ودعمه للتخفيف من محنة الفلسطينيين. ونعيد تأكيد دعمنا المتواصل لتلك الجهود.

ونثني أيضاً على العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) باعتبارها العمود الفقري للاستجابة على صعيد المعونة في غزة. وإدراكاً لدور الأونروا الذي لا يمكن الاستغناء عنه، تعرب تايلند عن تأييدها مناشدة الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى المجتمعَ الدولي لاستئناف أو مواصلة دعم الأونروا. وقدمت تايلند مؤخراً تبرعاً مالياً إضافياً بقيمة 50 000 دولار استجابة لنداء الأونروا العاجل الثاني من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة بحيث يغطي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. وسنتبرع أيضاً بمبلغ آخر بقيمة 000 100 دولار لجمعية الهلال الأحمر المصرية لدعم تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وتأمل تايلند أن تساعد تبرعاتنا في تمكين الأونروا من مواصلة تنفيذ ولايتها لصالح اللاجئين الفلسطينيين استجابة للحالة الإنسانية الراهنة.

وتؤكد تايلند مجدداً دعمنا لإجراء حوار حقيقي بغية إيجاد حل سلمي متفق عليه بصورة متبادلة للمسألة، وفقاً لحل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمة هذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلّقت الجلسة الساعة 13/25.